وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والإجتـــــماعية

قسم التـــــــاريخ

إستراتيجية التوسع الفرنسي في الجزائر 1830 - 1900م

مذكــرة مقــدمة لـــنيل شـــهادة المـــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- أشواق قلي
- سلمى حشوف

إشراف الأستاذة:

كوثر هاشمي

لجنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــعة
عبد الكرين قرين	أستاذ محاضر "أ"	رئيـــــــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر "أ"	مـشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ محاضر "أ"	مـــناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2022 – 2023م

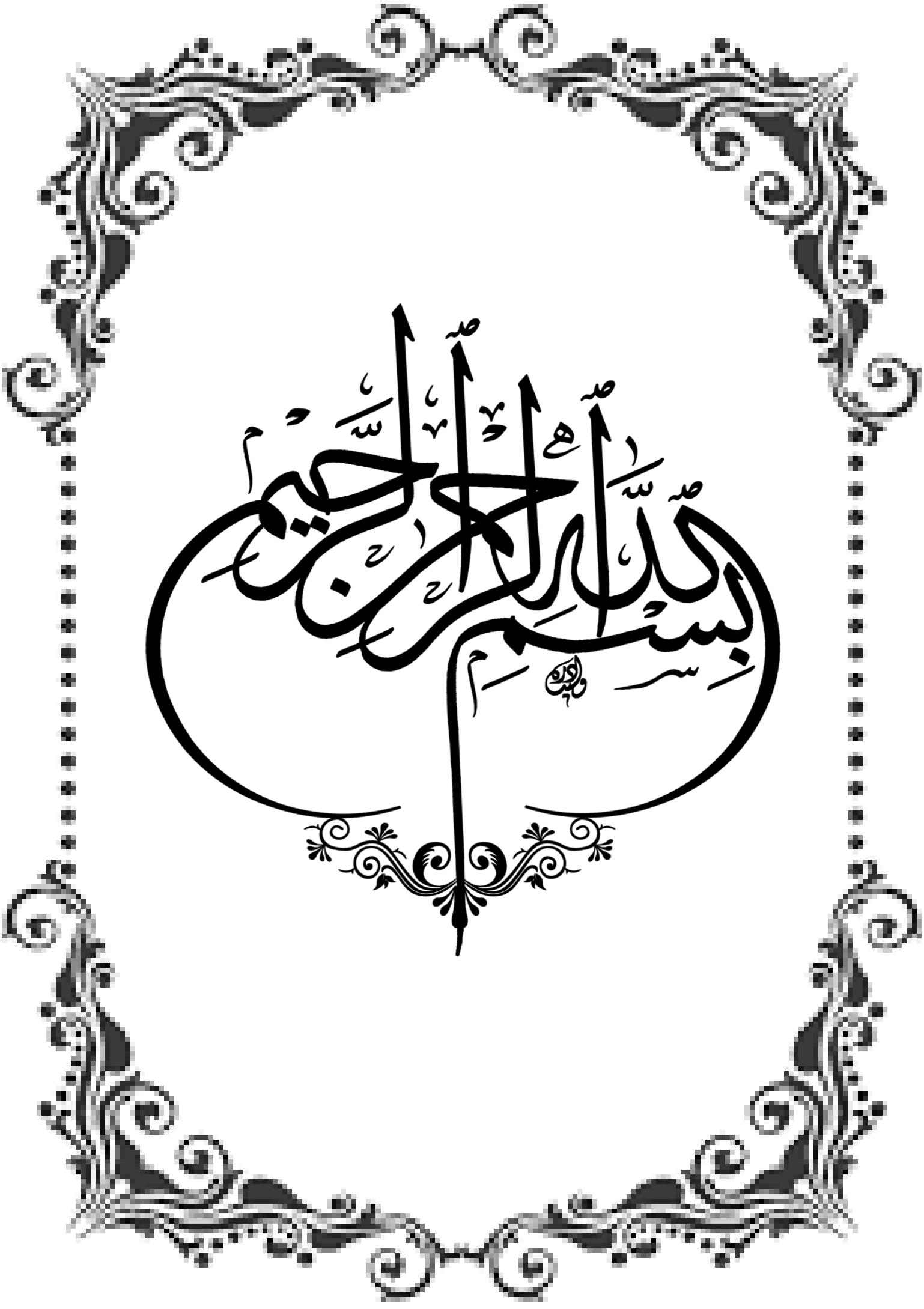
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل أولا وقبل كل شيء إلى الله عز وجل
بمنه وكرمه أن أمدنا بالصحة والعافية لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة
"كوثر هاشمي" التي لم تبخل علينا ودعمتنا من البداية
إلى النهاية، وحفزتنا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها
فكانت نعم السند على الرغم من ظروفها الصحية في
الفترة الأخيرة

كما نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة
من قريب وبعيد.

الإهداء

الحمد لله والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وصلى الله على سيدنا وعظيمنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

تحيه عطرة أهدي بها ثمار قطافي وحصاد جهدي وصنيع عملي الدراسي في الجامعة:

إلى التي حملتني وهنا على وهن واحتملت مشقة تربيتي، إلى من عطفت علي بحبها وحنانها وتحملت لأجلي وكابدت الصعاب، إلى نبع الحنان وبر الأمان، إلى أغلى إنسان في هذه الحياة أمي الغالية "سعيدة" حفظك الله ورعاك.

إلى من سعى وشقى من أجل أن أنعم بالراحة إلى أبي الغالي "خميسي" أدامك الله ورعاك

إلى سندي وقرة عيني إخوتي "هاشم، ومصعب" حفظهم الله

إلى جدتي الغالية "عقيلة" باركها الله وأطال عمرها، وإلى روح جدي "لخضر" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

وإلى أخوالي وخالتي وأبنائهم كل باسمه أهدي هذا العمل وإلى صديقاتي كل باسمها.

أشواق

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلاله وكرمه على عبده، الحمد على تحقيق ما كان بالأمس حلما، كله بفضل الله وإلى الله أهدي نجاحي هذا.

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني ومنحتني الحنان فحلتني عن نفسها مرات عديدة إلى من سندتني بصلاتها ودعائها إلى أروع وأقوى أم غالية "ليلى" حفظها الله ورعاها وأطال عمرها

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم، إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى من أجل راحتي ونجاحي أبي الغالي "قدور" حفظه الله ورعاه وأطال عمره

إلى زوجي وقرة عيني "مداني عبودي" الذي كان ولا يزال دائما الداعم الحافظ، سندي الذي لا يميل، اللهم مزيدا من النجاح والتألق مع شريك الحياة

إلى من تقاسمت معهم دفء المنزل إخوتي "صلاح الدين، وعثمان" أدامهم الله سندا لي، دون أن أنسى أخي الصغير الذي لم تلده أمي "ياسر" وفقه الله في دراسته

إلى من أنجبت لي أغلى إنسان في حياتي حماتي الغالية "ياسية" أطال الله عمرها

إلى كل الأصدقاء والأحبة كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات كل واحد باسمه

سلمى

قائمه المختصرات

الرمز	دلالته
م	ميلادي
هـ	هجري
تر	ترجمة
تح	تحقيق
د. ت. ن	دون تاريخ النشر
د. م. ن	دون مكان النشر
د. س. ن	دون سنه النشر
ج	جزء
تع	تعليق
نق	نقد
ص	الصفحة

مقدمة

بعدما نجحت السلطات الفرنسية في إنجاح حملتها البحرية على ايالة الجزائر والتي انتهت بتوقيع معاهدة الاستسلام ،لم تتوقف طموحات فرنسا في الجزائر الى هذا الحد، لكن استمرت في التخطيط لإخضاع باقي المناطق في الجزائر، ولأجل ذلك سعت إلى رسم سياسية محكمة، وإستراتيجية توسعية تمثلت في الاستيلاء على القسم الشمالي ومن ثم توجيه أنظارهم الى القسم الجنوبي، ولأجل تحقيق هدفها عملت على تكثيف جهودها لبلوغه، واعتمدت في ذلك على شتى الوسائل والسبل للتوسع في كامل أنحاء الجزائر.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع التوسع الفرنسي في الجزائر من 1830-1900 يعود إلى عدة عوامل دفعنا إلى دراسته بالذات دون غيره، منها ما هي موضوعية وأخرى ذاتية يمكن الإشارة إلى أهمها:

الأسباب الموضوعية:

- التطلع إلى معرفة الاستراتيجيات المختلفة التي اتبعتها السلطات الفرنسية في محاولة بسط نفوذها وسلطتها على أقاليم الجزائر، ما يتيح لنا الفرصة للكشف عن الجرائم الفرنسية التي طبقت على الراضي الجزائرية ،وفي نفس السياق إبراز الدور البطولي لقادة المقاومات والشعب الجزائري الذي هاجم التوسع الفرنسي بكل عزم وقوة.

ثانيا: الإشكالية:

فيما تمثلت الاستراتيجيات الفرنسية المتبعة في سياستها التوسعية في الجزائر؟ وكيف قوبلت من قبل الجزائريين من 1830-1900؟

ولتوضيح هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل فيمايلي:

- ما هي الطرق والأساليب في مراحل التوسع الفرنسي في الجزائر؟
- ما هي أهم السياسيات المطبقة وكيف كان الحكم في الجزائر من 1830-1900؟

- ما هي أهم الثورات الشعبية التي واجهت الحركة التوسعية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر؟

ثالثا: حدود الدراسة:

الإطار المكاني: الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي.

الإطار الزماني: من 1830 إلى غاية 1900،شلت جزء من مرحلة الحكم العسكري ووبداية المرحلة المدنية للحكم الفرنسي في الجزائر.

رابعًا: المناهج:

الإجابة على الإشكالية السابقة قضايا بدراسة هذا الموضوع معتمدين في ذلك على المنهج التاريخ والمنهج الوصفي لأنه الأنسب من خلال طبيعة الموضوع وكذلك المنهج السردي والتحليلي وذلك لتتبع الحقائق.

خامسا: الدراسات السابقة

لقد تطرق لهذا الموضوع في رسائل الدكتوراه والماجستير مع اختلاف في الطرح في الجزائر من 1830-1870م لي بن يوسف تلمساني لكنه ركز على التوسع في الحكم العسكري، كما تم التطرق إلى موضوع التوسع أيضا في رسالة ماجستير لداود شريفي، التوسع الفرنسي في الجزائر من 1830-1870 بالإضافة إلى مجموعة من المجلات والمقالات التي اعتدنا عليها بشكل كبير.

سادسا: المصادر والمراجع:

من أهم المصادر والمراجع المعتمدة في هذا الموضوع كتاب المرآة لحمدان خوجة الذي تم الاستيعان به في الفصل الأول إلى جانب كتاب جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر وكذلك يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري في الجزائر 1830- 1914م، وأطروحة الدكتوراه لـ بن يوسف التلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830- 1870م، وغيرها من المجلات والمقالات التي اعتمدنا عليها بشكل كبير.

سابعا: خطة البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية هذا الموضوع اتبعنا خطة بحث مكونة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة للملاحق.

حيث تطرقنا في المقدمة إلى التعريف بالموضوع وأسباب اختبار الموضوع، إشكالية الموضوع، حدود الدراسة المنهج، الصعوبات، للدراسات السابقة، وأهم المصادر وخطة البحث.

ففي الفصل الأول تحدثنا فيه عن الظروف التي سبقت احتلال الجزائر وتم تقسيمه إلى أربعة مباحث تم التحدث فيهم عن تطورات النزاع الفرنسي الجزائري والحملة الفرنسية على الجزائر كما تحدثنا في المبحث الثالث عن معاهدة الاستسلام ثم إلحاق الجزائر بفرنسا.

في حين الفصل الثاني جاء تحدث عنوان التوسع الفرنسي في مرحلة الحكم العسكري من 1830-1870 وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث تم التطرق فها إلى بداية التوسع الفرنسي ورد الفعل الجزائري وأهم ردود الفعل الفرنسية من احتلال فرنسا للجزائر أما المبحث الثالث فتحدثنا عن أهم السياسات التي طبقتها فرنسا خلال فترة الحكم العسكري.

أما في الفصل الأخير تناولنا فيه التوسع الفرنسي في مرحلة الحكم المدني 1870-1900، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي التوسع في الوسط ثم التوسع في الجنوب وتحدثنا عن أهم السياسات التي طبقت في هذه المرحلة.

وأنهينا هذه الدراسة بخاتمة كانت بمثابة حوصلة لهذا الموضوع ذكرنا فيها أهم الاستنتاجات وملاحق ألحقت به إلى جانب قائمة المصادر والمراجع.

ثامنا: الصعوبات

- على الرغم من المجهودات التي قمنا بها بدراسة هذا الموضوع إلّا أننا نخشى أن نكون قد تركنا الثغرات لم نستطيع سدها، وذلك يعود إلى جملة من الصعوبات نذكر منها.

- قلة المصادر المكتوبة باللغة العربية التي تعالج هذا الموضوع فجل المصادر هي فرنسية تعود إلى شهادات ومذكرات تاريخية لضباط أو مستكشفين وهذا ما صعب علينا جمع المعلومات والحقائق التاريخية.
- ترجمة هذا المراجع بشكل صحيح والحفاظ على سلامة اللغة ودقة التعبير.

الفصل الأول:

ظروف إحتلال الجزائر

أولا: تطورات النزاع الفرنسي الجزائري

1. الجهاد البحري
2. قضية الديون
3. حادثة المروحة حجة فرنسا

ثانيا: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م

1. الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية
2. سير الحملة ونتائجها

ثالثا: معاهدة الاستسلام

رابعا: إلحاق الجزائر بفرنسا

أولا: تطورات النزاع الفرنسي الجزائري:

لقد كانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في حوض البحر الأبيض المتوسط ونظرا لذلك كانت محل أطماع الكثير من الدول الأوروبية ومع مطلع القرن التاسع عشر إزداد عداء هذه الدول للجزائر، فسعت لغزوها، خاصة فرنسا التي كانت تهدف إلى نهب خيراتها وثرواتها ولتأمين رغبتها في التوسع.

وفي هذا المبحث سنتناول الأسباب التي زادت من حدة النزاع الذي انتهى باحتلال فرنسا للجزائر.

1. الجهاد البحري:

كان دور الجزائر في الدفاع عن الإسلام والمسلمين يتمثل في الجهاد البحري الذي استمر عدة قرون، فقد كان لها أسطول ضخم تطور مع تطور فن الملاحة، وقد أذل هذا الأخير كثيرا من الدول النصرانية وإجبارها على دفع إتاوات لولاة الجزائر[1].

ولقد وصفت الكتابات الفرنسية البحرية الجزائرية بمصطلح القرصنة واعتبرت الإيالة وبحريتها خارجة عن العرف واعتبرتها وكر القراصنة واللصوصية[2].

فقد كانت المراكز التي أقامتها فرنسا في القالة من اهم العوامل التي تثير القلق والاضطراب وتعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية وذلك لأن الجزائر تصر حسب العقود المبرمة بين الطرفين على عدم تحصين هذه المراكز وتسليحها وقد تنكرت فرنسا لكل هذه الشروط واتخذت مما أسمته اعتداءات أساطيل الجزائر على سفنها ذريعة لسلوك سياسة عدوانية[3].

(1) إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ج2، ص 126.

(2) بن جبور محمد، البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، مجلة العصور، الأعداد 12- 14/13- 15، 2088-2009، ص 120.

(3) يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 119.

ولهذا لم تجد فرنسا في ما بعد صعوبة في البحث عن ذرائع لتبرير غزوها للجزائر، وكانت الذريعة الاولى هي مسألة القرصنة[1].

فعند أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تعرضت عملية الجهاد البحري لضغوطات من أجل إيقاف تلك العمليات ضد السن الأوروبية[2].

ولقد عملت الدول الأوروبية من أجل القضاء على النشاط البحري الجزائري ودليل ذلك المؤتمرات التي عقدتها، فمنذ مؤتمر فينا[3] طرأت ظروف دولية جديدة لم تكن في صالح الجزائر والذي كان من نتائجه تكتل الدول الاوروبية لمواجهة ما كانت تسميه بالقرصنة الجزائرية حيث اتخذت ضدها سياسة الضغط[4].

وقد رأت إنجلترا في ذلك فرصة مواتية فتزعمت التكتل العدواني ونظمت بالاشتراك مع هولندا حملة إكس ماوث (Exmwouth)[5] سنة 1816 التي جعلت السلطات الجزائرية تعيد المؤسسات إلى الفرنسيين وتلقي القبض على جميع الرعايا الإنجليز[6].

(1) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، 1998، ص 200.

(2) رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994، ص 385.

(3) مؤتمر فينيا: عقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 13 سبتمبر 1914 إلى 9 جوان 1815 بالعاصمة النمساوية فينيا، كان سيحضر هذا المؤتمر جميع الدول التي وقعت على معاهدة باريساو حين تبين أن العدد كبير انحصر بين الدول الكبرى بريطانيا، روسيا، النمسا، وبروسيا وبعدها انظمت فرنسا، عالج المشكلات والمسائل الهامة بما فيها القرصنة، راجع عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815 – 1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 32.

(4) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900، موفم للنشر، 2010، ص 15.

(5) حملة إكس ماوث: أنظر: بلعمري فاتح، خطة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816 في عيون رحالة محلي وقنصل أجنبي، مجلة المعارف، العدد 17 – 2014، ص 19.

(6) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن، ص 41.

وقد عاود الأوربيين طــرح المسألة الجزائريــة في مؤتمر إكس لاشابيل (Exe Lachapelle)[1] عام 1818م

الذي جاء فيه تهديدًا مباشرًا للدول المغربية بالتخلي عن أعمال القرصنة لكن الداي حسين[2] رفض شروط مؤتمر إكس لاشابيل ليتعرض بذلك إلى حملة صليبية والمتمثلة في حملة إنجليزية عام 1824م مرورا بالحصار الفرنسي للسواحل الجزائرية 1827م إلى غاية تعرضها للاحتلال المباشر عام 1830م الذي سنتطرق له في المبحث الثاني[3].

وفي سنة 1826م قام بحارة جزائريين بالاستلاء على سفينتين تابعتين للفاتيكان وحجزهما بميناء عنابة مما اثار حفيظة نائب القنصل دوفال[4] موجه هذا الأخير رسالة إلى الداي حسين طالبه فيها باحترام سفن الفاتيكان كما طالبه برفع الحجز عن السفينتين وإرجاع البضائع المحجوزة، واكتفى بإطلاق سراح 13 فرد وإستاء من تصريح القنصل[5].

(1) مؤتمر إكس لاشابيل: هو مؤتمر دولي عقدته أكس لاشابيل بحدود ألمانيا في 30 سبتمبر 1818 اجتمعت فيه كل من بريطانيا، فرنسا، وهولندا، وإسبانيا والبرتغال، أنظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 351.

(2) الداي حسين: هو آخر الدايات تولى الحكم مرغما سنة 1818م كان رجلا عالما وشجاعا حكيما في عهده ، أصيبت البليدة بزلزال ووقعت حادثة المروحة والحصار سنة 1827م ثم الاحتلال سنة 1830م. انظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981، ص 146.

(3) أ. جغدان بو عبد الله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814 – 1818، مجلة العصور، العدد 34- 35، 2017، ص 390.

(4) دوفال: هو آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال كان في نفس الوقت متورط في كثير من القضايا مع بكري وبوجناح وكانت مواقفه الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعفنا عندما وضعت الأزمة بين الجزائر وفرنسا. انظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص 140.

(5) فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (1818 – 1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010 – 2011، ص 170.

ولكن الداي اتخذ إجراءًا آخر إذ قرر فرض مراقبة السفن التي تعبر بين موانئ الجزائر وميناء طولون وتفتيشها ابتداءًا من نوفمبر 1826م مما زاد من تأزم العلاقة بين فرنسا والجزائر[1].

وعلى الرغم من انّ هذا المبدأ أي تفتيش السفن كان ساري المفعول بين الجزائر وفرنسا وتم تقريره في معاهدة 24 ديسمبر 1689م مع ذلك استعملت للتعبير عن سخطها باعتبار ذلك إهانة لشرفها مما يدل أنّ فرنسا ستباشر في البحث عن ذرائع لتصعيد درجة التوتر تمهيدا لتبرير مشروع الاحتلال[2].

2. قضية الديون:

إن من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت فرنسا إلى جرد حملة لغزو الجزائر هي مسألة الديون، وهذا حسب ما تذكره الكتابات الفرنسية، حيث ركزت على دور التاجر بن بكري[3] وبوشناق[4] في العلاقات الجزائرية منذ بداية القرن التاسع عشر، فقضية الديون جعلتها تعيش في حالة توتر انتهت بالقطيعة بين البلدين عام 1827م[5].

أما عن ازدهار تجارة كل من بكري وبوشناق فهناك قصة روتها المصاد أن باي قسنطينة الوزناجي أراد أن يقدم هدية ثمينة لزوجة الداي فطلب من بوجناح أن يأتيه بحلبة كريمة تعرف بصريمة فجاءه بها بمبلغ 30.000 فرنكا ومدام الباي لا يملك الثمن نقدا اتفق

(1) أ. محمد قن، الداي حسين باشا والأزمة الجزائرية الفرنسية 1827 – 1830، مجلة التراث، العدد 25، د. س. ن، ص 175.

(2) فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص 170.

(3) بكري: اسمه الحقيقي ميشال كوهين والمعروف باسم ابن زاهرث كان ناشطا في أوربا ثم فتح مركزا تجاريا في مدينة الجزائر سنة 1770م وترأس الطائفة اليهودية في الإيالة. انظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982، ص 11.

(4) بوشناق: عرف باسمه المستعرب بوجناح كان من أسرة لها تجارة في الخارج وجاء إلى مدينة الجزائر حوالي سنة 1723م. انظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 140.

(5) جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 – 1830م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1987، ص

معه أن يَمُدَه قمحا على حساب أربع فرنكات للكيلة وبذلك إكتال بوجناح 75.000 كيلة من القمح وباعها في باريس وحقق ربحا قدره 30450.000 فرنكا[1].

أما في ما يخص الديون الجزائرية على فرنسا فتعود إلى عهد الثورة الفرنسية عام 1789م حينها أصيبت فرنسا بانهيار اقتصادي ومجاعة قاسية نتيجة الثورة[2].

وفي 1796م أقرضت الجزائر حكومة الثورة في فرنسا مليونا من الفرنكات بدون فائدة على ان تستعمل في شراء الحبوب من الجزائر ففي البداية كان شراء المواد الغذائية من الموانئ الجزائرية يتم بطريقة مباشرة حيث تدفع الشركة الفرنسية الثمن إلى الحكومة الجزائرية، لكنها تغيرت في ما بعد لتلجأ إلى التاجرين بكري وبوشناق ليقوما بدلها بالدفع إلى الحكومة الجزائرية[3].

وقد تأسست شركة بكري وبوشناق في فرنسا لتصبح مصدر إيصال الحبوب لفرنسا ومساعدتها على أن تدفع هذه الأخيرة حساباتها آجلا لأنها كانت في حالة حرب، ومن جهة أخرى يضمن داي الجزائر سوقا للقمح الجزائري وإثر هذا ترتب على فرنسا دينا اختلف في تقديره[4]، وقد استمرت الشركة الفرنسية في شراء القمح حتى بلغت ديون الجزائر على فرنسا 24 مليون فرنك وقامت فرنسا بتخفيضها إلى سبعة ملايين ثم قرر البرلمان الفرنسي دفع مليون ونصف فرنك المستحقة لليهوديين والاحتفاظ بالباقي حتى تبرأ ذمة الشركة اليهودية من ديون الفرنسيين[5]، وقد كان اليهوديين لا يتصفان بروح تجارية نبيلة لذلك رفضت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1797م تصدير مالها من ديون عليها، وقد كتب وزير خارجية فرنسا "دولا كرّوا" في هذا الوقت يقول: "عندما نرفض دفع المبالغ إلى هؤلاء فإننا نضعهم من

(1) محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 – 1830م، مطبعة دحلب، الجزائر، د. س. ن، ص 364.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 119.

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 14.

(4) فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص 171.

(5) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 قم – 1962م)، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002 – 2003، ص 136.

اللعب بمصالحنا ونضطرهم إلى تغير عملياتهم المزيفة مع الإنجليز الذين يعاملونهم بكل احترام".

وقد كتب الداي مصطفى باشا في 17 سبتمبر 1793م رسالة إلى تاليران جاء فيها "عندما كانت الجمهورية في أمس الحاجة إلى المواد الغذائية فإنها لم تجد إلا قليلا من الأفراد الذين كانت لهم الشجاعة الكافية للمخاطرة بأموالهم وقد آن الأوان لرد الجميل من طرفكم بتسديد ديون بكري وبوشناق"، وقد نتج عن هذه الرسالة المكتوبة تطور مسألة دين اليهوديين من قضية رعايا دولة إلى مشكلة بين البلدين[1].

ولكن قيام حملة بونابرت على مصر عام 1798م حالت دون تصفية الحساب لأن الحملة بحاجة إلى المال والجزائر كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا تضامنا مع تركيا وبعد عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي في 1800م عادت المفاوضات من جديد واتفق الداي مصطفى وبكري على ضرورة تصفية الديون مع فرنسا لكنها تماطلت في تسديد ديونها حتى تولى حسين باشا منصب الداي فعاد من جديد للمطالبة بديون الجزائر وتوصل إلى إمضاء اتفاقية يوم 18 أكتوبر 1819م[2].

وفي عام 1819م عينت الحكومة الفرنسية "لجنة رباعية لدراسة الدين"[3] الذي على فرنسا لرعايا الجزائر اليهود، وفي 24 يوليو 1820م صدر قانون البرلمان الفرنسي بتخصيص سبعة ملايين فرنك لتسديد الدين إلى يعقوب بكري، وإزاء ذلك أحالت الحكومة الفرنسية القضية إلى المحاكم[4].

(1) محمد زروال، المرجع السابق، ص 38.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 121.

(3) لجنة رباعية لدراسة الدين: تم تشكيلها سنة 1819م بعد مرافعة وتحكم استغرق عدة سنوات بغرض دراسة الحساب وتكونت من ثلاث خبراء فرنسيين. أنظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، الجزائر، 1994، ص 349.

(4) إسماعيل ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، المرجع السابق، ص 257.

وقد احتج الداي واعترض أن تفصل محكمة فرنسية بينه وبين إثنين من اليهود يعتبران من رعاياه، وطالب أن تحال القضية إلى مجلس التجارة بالجزائر فزاد ذلك في تعقيد الأمور وجمدت المشكلة وغادر باكري الجزائر إلى ليفورن وأما بوشناق فتحصل على الجنسية الفرنسية وكسب عطف وحماية الفرنسيين[1].

وقد بعث داي الجزائر حسين باشا إلى الحكومة الفرنسية مطالبا بأن تدفع إليه شخصيا الدين الذي عليها ليعقوب بكري ويتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي على بكري للدائنين[2].

وعلى الرغم من أنّ الداي سلم لدوفال البرقية فإن شيكا لم يتم من وعود القنصل وواصل الداي بدون جدوى إرسال برقيات أخرى إلى الحكومة الفرنسية مستعملا طرق مختلفة، ونفذ بذلك صبر الداي لعدم تلقيه أجوبة من الحكومة الفرنسية وهو لا يعلم أن هذه الرسائل لم يتطلع على أي واحدة منها[3].

3. حادثة المروحة حجة فرنسا:

اعتمدت الحكومة الفرنسية طريقة أخرى للتعامل مع الداي حسين وهي عدم الرد على مراسلاته بشأن قضية الدين، وما زاد من شكوك حول نوايا فرنسا السيئة، هو تحسينها للباستيون في القالة بحجة تهيئة مكان ملائم لإقامة التجار الفرنسيين وهذا ما كان منافيا للشروط المتفق عليها بين البلدين[4].

وفي صباح يوم 27 أفريل عام 1827م وبمناسبة عيد الفطر عام 1243هـ ذهب دوفال لتقديم التهاني للداي وفي اللقاء الذي حصل بينهما سأله الداي عما إذا كان صحيح ما يشاع على حصول حرب بين إنجلترا وفرنسا، ثم سأله لماذا لا يجيب وزير الخارجية الفرنسي

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 122.
(2) إسماعيل ياغي، العالم العربي الحديث، الرجع السابق، ص 258.
(3) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.
(4) فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص 173.

على رسائله المتعددة في موضوع الديون ولماذا لا يكتب له مباشرة؟ ألأنه شخص تافه؟ أم أنه رجل حافي القدمين؟[1].

وكان جواب السيد دوفال في منتهى الوقاحة إذ جاء كالآتي: "إن حكومتي لا تتنازل الإجابة رجل مثلكم" وهذه الكلمات أمام ديوانه قد مست كرامته إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة ضربة واحدة وقد اعتبرت فرنسا هذا التصرف من الداي إهانة لشرفها[2].

وعند منتصف شهر جوان 1827م أرست عمارة فرنسية بقيادة القبطان كولي في مرسى الجزائر وقام هذا الضابط بإرسال تهديدا باسم ملكه إلى الداي حسين يطلب فيه تقديم اعتذار عن حادثة المروحة بالشروط والكيفية التي حددها الفرنسيون ومفاده: "أن يرسل وفد إلى سفينة القائد الفرنسي مكون من كل من وكيل الحرج وزير البحرية وقائد البحرية وميناء الجزائر ويقوم وكيل الحرج بتقديم اعتذار رسمي باسم الداي للقنصل دوفال".

وخلال عام 1828م قام الفرنسيين بمحاولة اخرى استهدفت إقناع الداي بإرسال مبعوث إلى فرنسا تكون مهمته تقديم اعتذار للملك عن حادثة المروحة وعقد معاهدة سلم بين الطرفين غير أن الداي عارض كل ذلك[3].

ولقد حرصت فرنسا على استغلال هذه الحادثة إلى أقصى حد ممكن وسعت إلى كسب عطف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات فاستدعت سفراء الدول الأجنبية وأخبرتهم بالإهانة المزعومة التي لحقت ما أسمته شرف الملك وإنها إذا لم تتلقى الترضية من الداي فإن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر[4] وهو ما سنتحدث عنه في المبحث الموالي.

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 123.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص

(3) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 222.

(4) يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 180.

ثانيا الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م:

1. الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية:

بعد وقوع الحادثة المشؤومة، أرسلت الحكومة الفرنسية سفينة بقيادة القبطان "كولي" قائد السفينة البرلمانية "لابروفانس"(La Provence)[1] إلى حكومة الداي حسين، التي وصلت يوم 12 جوان 1827م، وطلب كولي(Colley) من الباشا أن يأتي بنفسه إلى السفينة ليعتذر من القنصل دوفال (DuvaL)"[2].

كما أن فرنسا تسعى من وراء هذه الترضية لتصبح صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية، ورد الاعتبار لشرفها الذي أهين، كما استعملت فرنسا أسلوب التهديد العسكري في فرض شروطها التي تضمنت ما يلي[3]:

- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية ويعتذر.
- رفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية وتطلق مائة طلقة تحية له، واعطي للداي مهلة 24 ساعة للرد.

وبطبيعة الحال اتسم موقف الجزائريين من هذه المطالب بالإشمئزاز، بما فيهم طبقة الحضر التي اعتبرت هذا الحصار بمثابة رد فعل على اعمال القرصنة[4]، أما الداي اعتبره مجرد خطة مدروسة للضغط عليه وإزعاجه [5].

---

(1) لابروفانس: هي السفينة البرلمانية التي يركبها لابرو تونير، وصلت إلى ميناء الجزائر يوم 16 جوان 1830م، للتفاوض مع سلطان الإيالة للتوصل إلى حل للأزمة القائمة بين الدولتين، أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 145.

(2) حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815- 1830م)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص 80.

(3) صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830- 1925م)، (د، ط)، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، 2010م، ص 12.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 335.

(5) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 12.

كما وجه رسالة إلى القنصل دوفال: "لم يرغمكم أحد على مغادرة الجزائر، وأنه إذا أردتم الاحتفاظ بالشروط القديمة كاملة فيمكنكم الرجوع إلى الجزائر كما خرجتم منها"[1].

وبسبب تمسك الداي بموقفه المتصلب أعلن كولي الحصار على الجزائر في 16 جوان 1827م، إلا أن الداي قاوم الحصار ولم يستسلم، وأمر الحاج أحمد باي[2] قسنطينة بالإستيلاء على المؤسسات الفرنسية الواقعة بعنابة والقالة[3].

ولم يهتم أحد بالحصار سوى يحيا آغا[4] الذي بادر بالتحصين، حيث أعد حصنا من 12 مدفع في سيدي فرج، وعين الحراس من العسكر الجديد وجمع لهم المؤونة[5].

وقد نجم عن الحصار تصدع وانشقاق في الأوساط الفرنسية الحاكمة، وكان كولي يؤيد الحملة والاحتلال وكان كليو موطونير (Cléo Montunier) وزير الدفاع في صفه، والغالبية الأخرى من الوزراء ترى أن الحصار ما هو إلا وسيلة لتأديب الداي، وإجباره على قبول مطالب فرنسا، ولكن الظروف التي تعيشها فرنسا جراء قضايا اليونان عطلت المشروع[6].

لذا قررت فرنسا مواصلة الحصار وسد الفرنسيون كل طرق المواصلات البحرية في وجه الجزائريين فنجم عنه نقص في الواردات الأوروبية وغضب الأهالي من قلة الكسب[7].

(1) أرزقي شويتايم، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800– 1830م)، (د. ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 183.

(2) أحمد باي: بن محمد الشريف وحفيد الباي أحمد القلي، أمه الحاجة رقية من أسرة ابن قانة الصحراوية. انظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 39.

(3) حنيفي هلايلي، المرجع الاسبق، ص 82.

(4) يحي آغا: أشهر قائد عسكري عرفته الجزائر في عهد الأغاوات والدايات شغل منصب مدته 12 سنة، صاحب فضل كبير على أحمد باي لأنه ساعده على تدعيم سلطته في شرق الإيالة، ويعتبر قتله أكبر خطأ إرتكبه حسين داي في حياته، أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 150.

(5) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 82.

(6) محمد زروال، المرجع السابق، ص 94– 95.

(7) سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو عبيدة دود، (د. ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 39.

وأمام هذا الحصار الذي دام 3 سنوات إنبثقت عنه معارك بحرية بين الاسطولين الجزائري والفرنسي ومن بينها المعركة التي وقعت في 4 أكتوبر 1827م، والتي حاول فيها الجزائريون فك الحصار العسكري فجهزوا 11 سفينة حربية وجهزة بـ 252 مدفعا وعلى متنها 9200 رجل[1].

أما الأسطول الفرنسي فيتكون من أربع سفن وبارجة حربية كبيرة وحراقة وسفينة شراعية، وهاجمت السفن الجزائرية البارجة الفرنسية في معركة حامية[2].

وبعد ان دامت المعركة البحرية ساعات تراجع الفرنسيون، وعادت السفن الجزائرية أدراجها إلى الميناء والحقت بها خسائر كبيرة[3].

كما شمل الحصار جميع الموانئ الجزائرية[4].

وبسبب القصور العسكري وضعف النظام الدفاعي للجزائر، قرر حسين باشا تسليم مكافأة مالية قدرها 1000 قرش لمن يستولي على مدفع من مدافع العدو، ويهدف من وراءها إلى تحفيز الجزائريين ورفع طاقتهم ومعنوياتهم للجهاد[5].

تكرر الصدام بين الأسطولين الفرنسي والجزائري، لكن الفرنسيين تمكنوا يوم 25 أكتوبر من إغراق أربع سفن غرب الجزائر، على الرغم من الحماية التي قدمتها المدفعية من رأس كاكسين في 22 ماي 1890م.

كما أغار الفرنسيون على ميناء وهران وتمكنوا من استرجاع إحدى سفنهم اللتين وقعتا بيد الجزائريين وهي من نوع البريك[6].

---

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 82.

(2) سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 40.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 336.

(4) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 186.

(5) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 84.

(6) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 337.

وبسبب المعارضة السياسية والتكاليف الباهظة التي خلفها الحصار لفرنسا والتي تجاوزت في ظرف سنتين مليوني فرنك، قررت الحكومة الفرنسية فتح باب التفاوض سنة 1829م، ولكن النتيجة كانت سلبية بسبب رفض الباشا التفاوض وإصراره على عقد الصلح أولا.

أثناء مغادرة الوفد الفرنسي المفاوض للجزائر في 03 أوت 1829م، تعرضت السفينة التي نقلتهم "لابروفانس" لطلقات نارية من التحصينات الجزائرية ويرجع الفرنسيون ذلك إلى شدة الرياح، مما زاد الأمور تعقيدا، رغم عزل الداي لوزير بحريته وبرأ نفسه من الحادث[1].

أدركت الحكومة الفرنسية عقم الحصار والخسائر المالية التي أنفقتها، طيلة مدة الحصار من 1827م إلى 1830م[2].

ثم جاءت فكرة أو مشروع "محمد علي"[3] حاكم مصر، حيث قام بولنياك بتحريض محمد علي ضد الداي حسين، وطلب من السلطة العثمانية إصدار مرسوم وتزويده بمساعدات لكي يستطيع السيطرة على ولايات طرابلس والجزائر وإنهاء القرصنة، لكن المشروع فشل بسبب التدخل الإنجليزي حيث هددت بريطانيا محمد علي بإبعاده عن الحكم إذا وافق على خطة فرنسا وتدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من الميناء، وعارضته الدولة العثمانية واعتبرته يناقض الدين الإسلامي، ثم تردد محمد علي الغزو لأسباب أخلاقية ودينية[4].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 29.

(2) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 186.

(3) محمد علي: والي على مصر، عسكري من منطقة كافيلا 1805م، أصبح والي بعد عدة مؤامرات، وأخمد ثورة الوهابيين في الحجاز، وخدم الدولة العثمانية بنجاعة أثناء عصيان شبه جزيرة مورا، توفي في 1848م، أنظر: كوران أرجمنت، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، (د. ط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص 47.

(4) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 178.

وفي الأخير نستنتج أن الحصار البحري للسواحل الجزائرية كلف كل من الطرفين خسائر مادية كبيرة، ورغم اختراق الجزائر لهذا الحصار إلا أنه كلفها عواقب وخيمة وأنهك قدراتها.

2. سير الحملة ونتائجها:

بعد أن تدهورت أوضاع الجزائر، وبعد فشل تجربة الحصار الفرنسي على الجزائر الذي دام ثلاث سنوات، قررت فرنسا غزوها بقواتها الخاصة، فأخرجت من الرفوف التقارير والمخططات التي أعدتها سابقا، ومن أبرزها مخطط بوتان الذي وضعه عام 1808م[1].

يوم 30 جانفي 1830م قرر مجلس الوزراء الفرنسي تنظيم حملة عسكرية على الجزائر، فقامت فرنسا بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي لتبرير مصلحتها من وراء هذه الحملة، فقد وجه بولنياك[2] برسالة إلى جميع الدول يوم 12 ماي 1830م، حدد فيها أهدافها بقوله: "الأول يتعلق بفرنسا وحدها وهو الانتقام للكرامة، والثاني يخص أوروبا بأسرها وهو منع الرق والقرصنة والإتاوات"؛ وأيدتها معظم الدول الأوروبية ما عدا إنجلترا[3].

كما اصدر الملك الفرنسي شارل العاشر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت "دي بورمون (de bourmont)"[4] قائدا عاما للحملة، والأميرال "دوبيري" (Dobery) قائدا للأسطول.

(1) أرزقي شويتايم، المرجع نفسه، ص 197.

(2) بولنياك: تولى رئاسة الوزارة الفرنسية ما بين (1829– 1830م)، كان متطرفا في نزعته الملكية، في مارس 1830م طالب مجلس النواب بإقالته لكن شارل العاشر حل المجالس. أنظر: عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج5، ط1، شركة ناسن للطباعة، القاهرة، 2006، ص 55.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، د. م. ن، 1998م، ص 88.

(4) دي بورمون: هو قائد الحملة على الجزائر، وقد عزل بعد سقوط حكم شارل العاشر. انظر: هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تق: أبو القاسم سعد الله، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 49.

بالإضافة إلى المساعدات والتسهيلات التي قدمتها إسبانيا حيث سمحت باستعمال الأسطول الفرنسي لموانئها، كما وضعت تحت تصرفها مستشفى عسكري في مدينة ماهون بجزر البليار لمعالجة المصابين والمرضى[1].

وتم توزيع المهام على 3 فرق قبل إنطلاق الحملة، حيث عين بيرتزين على رأس الفرقة الأولى، وتولى لوفاردو قيادة الفرقة الثانية، والدوق ديسكار الفرقة الثالثة[2].

وضمت الحملة هيئة من المترجمين حيث بلغ عددهم حوالي 40 مترجما، جاءوا من الهياكل القنصلية الفرنسية أو من هياكل الكنيسة والتعليم أمثال: جورج كاروي (Georges Carey) السوري الأصل، كما رافق الحملة رسامون وفنانون من أمثال، جين إيزاباي (Jane Isabay)، وجاءت مع الحملة أيضا المطبعة التي كان الغرض منها نشر جريدة في شمال إفريقيا، تهتم بأخبار الحملة والبلاد، وأطلق عليها اسم (إستافيت دلجي) أي (بريد الجزائر) صدرت طبعتها في سيدي فرج في 27 جوان[3].

وقد ضم الأسطول في تشكيلته النهائية 11 سفينة حربية ضخمة، و3 مراكب مقطوعة و21 فرقاطة و14 حراقة، و23 مركبا، و6 زوارق و8 قذافات، و10 مراكب شحن مع 7 سفن بخارية للأسطول وعددها 347 مركب، و55 صندلا (قوارب مسطحة) لنقل العتاد إلى اليابسة[4].

اجتمعت القوات بمعداتها في المناطق الساحلية الممتدة من طولون إلى مرسيليا[5].

أما بالنسبة للاستعدادات الجزائرية فقد اعتمد الداي على أسلوب الجوسسة للتعرف على النوايا الفرنسية ومعرفة تحركاتهم، وقد وصلت للداي معلومات من عدة مصادر من طرف

(1) صلاح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 246- 247.
(2) محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830- 1871م)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 15.
(3) صلاح عياد، المرجع السابق، ص 248.
(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 92.
(5) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 192.

الجواسيس الذين كانوا في إسبانيا ومرسيليا وطولون وباريس، الذين خصص لهم مرتبات، هذه المعلومات تؤكد أن هناك استعدادات فرنسية حثيثة للقيام بحملة عسكرية ضد مدينة الجزائر، وأن سفن الأسطول ستوجه إلى سيدي فرج[1] والإنزال سيكون هناك[2].

ورغم المعلومات التي تلقاها الداي إلا أنه لم يستعد جيدا للتصدي للإنزال واكتفى بإرسال رسائل إلى البيات وشيخ القبائل يحذرهم بقرب نزول القوات الفرنسية وأمرهم بالاستعداد كما أمر باي وهران بتحصين مدينته وباي قسنطينة بتحصين ميناء عنابة، وأمر كذلك بإحصاء العمال وتعيين قائد على رأس كل فيلق[3].

كما أن الداي إعتنى بالجهة البحرية أكثر فقد كانت الحاميات والمواقع الدفاعية تمتد على الشاطئ من الشرق إلى الغرب، أما الاحتياطات التي اتخذها من جانب البر، فقد أضيفت بعض المدافع إلى حامية سيدي فرج، وأرسل إليها بعض مائات الجنود، وأقام مخازن للحبوب حول المدينة[4].

في حين أن السبب الذي دفع الداي حسين يهمل تحصين منطقة سيدي فرج، هو أنه كان يعتقد أن الفرنسيين مازالوا متمسكين بفكرة التفاوض، وأن الهجوم سيكون من ناحية البحر مثل الحملات الأوروبية السابقة[5].

---

(1) سيدي فرج: يقع في الجهة الغربية من مدينة الجزائر على بعد 24 كلم، يتفق المؤرخون أن نزول الفرنسيين به كان يوم 14 جوان 1830م، لقلة تحصينه، فقد وجدوا فيه مجموعة من الجنود الذين فرواعند رؤية القوات الفرنسية التي رفعت العلم بمجرد إعتلائها الهضبة، وأن الفرنسيين أصحاب مشاريع احتلال الجزائر كانوا يهتمون سيدي فرج وينصحون دولتهم – كما وقع زمن نابليون الأول – بالهجوم عليها من هذه النقطة الحساسة لقلة تحصينها، ومنهم الضابط الجاسوس بوتان، ينظر: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020، ص 113.

(2) أكد صحة هذا الخبر سفينتان جزائريتان، استطاعت أن تتسللا ليلا بين السفن الفرنسية المحاصرة، كانت إحداهما تحمل العلم الإنجليزي والأخرى العلم الإيطالي. للمزيد أنظر: سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 62.

(3) حمدان خوجة، المرآة، المصدر السابق، ص 149.

(4) سيمون يفايفر، المصدر السابق، ص 64.

(5) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 36.

كما كان عدد الرجال الذين كانوا تحت أمر الداي حوالي 85 ألف رجل منهم 13 ألف من بايلك الشرق و6 آلاف من بايلك الغرب، وما بين 16 و18 ألف من القبائل، لكنها كانت تفتقر للتسلح والتنظيم وحسن القيادة[1]، كما قام الداي حسين بعزل يحي آغا وتعيين صهره إبراهيم أغا الذي عرف بسيرته الحسنة حيث شغل هذا المنصب 12 سنة، ورغم علم الأغا إبراهيم بمخطط الفرنسيين إلا أنه لم يعد أي شيء ولم يتخذ التدابير اللازمة[2]، حيث يقول حمدان خوجة: "في اليوم الذي نزل فيه الجيش الفرنسي في سيدي فرج، لم يكن تحت تصرف الأغا إبراهيم سوى 300 فارس، ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عدد قليل من الأجناد، وباي التيطري في المدية ولم يصل منها إلابعد أيام من الإنزال"[3].

وتوجه الأغا وأتباعه إلى سيدي فرج وتركوا المركز خاليا، لا يوجد فيه إلا القليل من الجنود لحماية الأمتعة ولا يملكون أي أسلحة للدفاع حيث يقول حمدان خوجة: "عندئذ اقتنعت أن قيادة الجيش أسندت لرجل لا يعرف الفن العسكري، واعتبرت الإيالة قد ضاعت"[4].

وعلى غرار ذلك فبعد أن جهزت فرنسا العدة والعتاد، أمر الملك الفرنسي شارل العاشر بتفتيش القوات البرية والبحرية المرابطة في ميناء طولون قبل توجهها إلى الجزائر، وفي نفس الوقت طبع الفرنسيون بيانا سريا قام العملاء والجواسيس بتوزيعه عدة نسخ في الجزائر، حيث كان يهدف إلى إضعاف معنويات الجزائريين وشل طاقتهم وإجبارهم على التخلي عن مساندة حكومة الداي، ومما جاء فيه: "إن الفرنسيون جاءوا إلى الجزائر لتأديب الداي الذي

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص 254.

(2) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 150- 151.

(3) المصدر نفسه، ص 153.

(4) المصدر نفسه ،ص 156.

أساء لشرف فرنسا، وليس لاحتلال البلاد، فطلبوا من الأهالي الانضمام إلى الفرنسيين والتعاون معهم ضد الأتراك وأنهم سيحترمون مقدسات وأملاك الأهالي"[1].

وبعد ذلك تهيأ الأسطول الفرنسي للإبحار يوم 11 ماي 1830م، من ميناء طولون العسكري، لكن سوء الطقس أجل العملية إلى يوم 25 ماي 1830م.

وفي يوم 26 ماي التقى الاسطول الفرنسي في طريقه نحو الجزائر بفرقاطتان إحداهما فرنسية والأخرى عثمانية، كان على متنها طاهر باشا الذي أرسلته الدولة العثمانية لتسوية الخلاف بين فرنسا والداي حسين، لكنه لم يتمكن من إجتياز الحصار وعزل في طولون.

وفي 31 ماي إستأنف أسطول الحملة طريقه ولما اقترب من رأس كاكسين وجد أن حالة البحر خطيرة لا تسمح بأي محاولة للإنزال، فاضطر إلى تغيير طريقه إلى بالما بميورقة وتوقف بها لمدة 10 أيام[2].

وبعد أن تحسنت حالة الجو غادر الأسطول الفرنسي جزر البليار حيث وصل إلى الجزائر يوم 13 جوان، وبعد أن قام باستعراض على الساحل الجزائري، توجه نحو شبه جزيرة سيدي فرج التي تعتبر نقطة ضعف الدفاع الجزائري[3].

كما شرعت الحملة في إنزال قواتها يوم 14 جوان بكل سهولة دون أن تتلقى من الجزائريين أي مقاومة تذكر[4].

كما وصف أحمد باي الظروف التي تم فيها إنزال القوات الفرنسية بقوله: "إن العدو نزل في غرب الجزائر برجاله وفرسانه، ولم يكن أحد يملك الجنود والفرسان لرده، ولم يكن

(1) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 198.
(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 249.
(3) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 447.
(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 35.

هناك شخص لمحاربته، مما سمح للعدو بأن ينزل ويحفر الخنادق وينصب مدافعه ويحارب المسلمين المشتتين الذين لا يمتلكون البارود والذخيرة"[1].

كان الداي على علم بالحملة منذ 6 أشهر ويعلم بأنها ستنزل بسيدي فرج، لكنه لم يكن يعلم بالهجوم البري، وهذه الثقة جعلته يهمل تحصين هذه المنطقة[2]، حيث يقول حمدان خوجة: "في سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى 12 مدفعا نصبها الأغا السابق يحي أغا"[3].

كانت الفرقة الأولى (فرقة بيرتزين) هي أول الفرق التي بدأت بالنزول إلى البر على الساعة الثانية والنصف، وعلى الساعة الخامسة نزلت الفرقة الثانية، بقيادة لوفيردو[4].

سارعت القوات الفرنسية إلى احتلال برج طورشيكا وضريح سيدي فرج، واستولت على 12 مدفعا، وقام القائد العام دي بورمون بنصب مقر قيادته بزاوية المرابط سيدي فرج، وعلى بعد كيلو متر ونصف شكلت القوات الفرنسية حول سيدي فرج خطا دفاعيا وكان التحصين قويا ومحكما[5].

وكان الجيش الجزائري يضم 7000 عسكري و4000 متطوع، غير منظم وأسلحتهم محدودة، قدموا من الجزائر وقسنطينة ووهران[6].

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 89.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 250.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 152.

(4) صالح عباد، المرجع السابق، ص 251.

(5) أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2009- 2010، ص 47.

(6) عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 114.

وبعد أن وطأ الفرنسيون أرض الجزائر حصنوا منطقة سيدي فرج وإتخذوها قاعدة عسكرية ومنها بدئوا يتوغلون في المناطق الداخلية، إلا أنهم اشتبكوا مع الأهالي في عدة معارك لعل من أهمها معركة سطاوالي[1] 19 جوان 1830م[2].

وبينما كان الداي يستنجد بنوابه على أقاليم وهران وقسنطينة والتيطري، حفرت الجيوش الفرنسية الخنادق بسيدي فرج لحماية معسكرها، وبدلا أن يبادر الداي بالهجوم أقام لهم معسكرا بسطاوالي على بعد 5 كيلو متر من سيدي فرج[3].

وبعدما وصلت الإعانات العسكرية في 17 جوان 1830م، قسم إبراهيم أغا قواته إلى ثلاث أقسام: قسم رابط بين عزون على أسوار المدينة، وقسم عسكر في المنطقة المطلة على البحر والمرتفعات، والقسم الثالث احتفظ به، وفي 18 جوان وقعت مناوشات بين القوات الجزائرية والفرنسية، كبدت الفرنسيين خسائر كبيرة[4].

وفي 19 جوان 1830م قبل بزوغ الفجر هاجمت القوات الجزائرية الجيش الفرنسي، وكانوا يهدفون إلى قطع المواقع الأمامية عن المعسكر الفرنسي، لكنهم وجدوا صعوبة على الجناح الأيمن والوسط فرجعوا إلى الخلف[5]، كما اعتمد الجزائريون على أعمال الكر والفر واعتمدوا على أقدم البنادق وعلى السيوف، بينما اعتمد الفرنسيون على أسلحة أحدث من أسلحتهم وجيش منظم، وخطة محكمة[6]، ورغم المقاومة الشرسة التي أبداها الجزائريون إلا

(1)سطاوالي: أو أسه ولي (التركية) يقع على مسافة سير ساعة من سيدي فرج وقد وقعت فيه المعركة على مرحلتين، جاء في أحد المخطوطات فلما كان اليوم السبت الثامن عشر من شهر ذي الحجة الموافق لـ 9 يونيو قاموا الجيوش الجزائرية جميعا على الفرنساوية وهزموهم وبددو شملهم وأخذوا رؤوس من قتلوا منهم وبعثوا بها إلى مدينة الجزائر لتكون علامة دالة على النصر وإعلانا بالظفر... وبعد مدة يسيرة من الأيام انهزم المسلمون وصاروا يقاتلون وهم مدبرون، أنظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 153.

(2) أرزقي شويتايم، المرجع السابق، ص 200.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 114.

(4) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 145.

(5) صالح عباد، المرجع السابق، ص 254.

(6) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 448.

أنهم لم يتمكنوا من صد الهجوم الفرنسي، وانتهى القتال بانهزام الجزائريين واستيلاء الفرنسيين على معسكر سطاوالي.

كما خلفت هذه المعركة خسائر بشرية كبيرة لدى الطرفين، حيث قدرت بـ 57 قتيل و473 جريحا للطرف الفرنسي[1]، أما الجانب الجزائري كانت ما بين 4 و5 آلاف ما بين قتيل وجريح[2].

انسحب الأغا إبراهيم بعد هزيمة سطاوالي، وترك كل شيء يخصه من270 خيمة، و60 جمل نحرها الفرنسيون، حيث يقول حمدان خوجة: "لقد ترك كل شيء الخيم، والأعلام وفرق الموسيقى، وجيشا بأكمله"[3].

ويشير الزهار إلى أن الفرنسيين كان بإمكانهم الدخول إلى العاصمة في ذلك اليوم حيث يقول: "في الغد اشتغل النصارى بخدمة المتارس ولو شاءوا لدخلوا مدينة الجزائر في ذلك اليوم، لكنهم يقرؤون العواقب"[4]، وهذا ما أكده حمدان خوجة "لو أن دي بورمون سير جيوشه في نفس اليوم إلى حصن الإمبراطور لما وجدوا أية صعوبة". لكن الفرنسيين لم يغامروا وانتظروا مدفعية الاقتحام[5].

ورغم انسحاب وتهاون الأغا إبراهيم إلا ان الداي حسين أرسل له حمدان خوجة لإقناعه بالعودة لقيادة الجيش، فوجده في منزل ريفي، لكنه لم يستطيع مواصلة مهمته[6].

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 96.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص 255.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 158.

(4) أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754– 1830م)، تقديم: أحمد توفيق المدني، د. ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 172.

(5) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 151.

(6) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 43.

وبعدما تمكن حسين باشا من تجميع جيشه، هاجمت القوات الجزائرية قوات دي برمون، بالقرب من سيدي خالف بين دار السلطان واسطاوالي، لكن الفرنسيون تصدوا للهجومات واجبروا قوات الداي على التراجع وانهارت بسرعة[1].

كما اسندت قيادة الجيش لدى باي التيطري مصطفى بومرزاق[2]، كما دعا حسين باشا المفتي شيخ الإسلام ابن العنابي[3] وأعطاه سيفا وأمره بجمع الشعب للدفاع عن البلاد، لكنه لا يصلح لهذه المهمة فهو رجل عادل وليس محارب[4].

تحرك الجيش الفرنسي نحو برج مولاي الحسن، وقاموا بحفر الخنادق ولمهاجمة البرج، الذي يشرف عليه الخزناجي، ورغم مقاومة الجزائريين لكن النيران تسربت لمخزن البارود فأحدثت ضجة ودمارا كبيرا، واستغل الفرنسيون ذلك واستولوا على قلعة[5] الإمبراطور[6].

ومن خلال ما تقدم ذكره نستنتج أن هناك جملة من العوامل والأسباب التي كانت وراء هزيمة الجزائريين.

إنسحاب القبائل من ميدان القتال,مما أتاح للفرنسسين الفرصة للإستيلاء على الذخيرة والخيام مابين 600و800خيمة إلى جانب المدفعية الجزائرية[7].

---

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 146.

(2) بومرزاق،تولى منصب باي التيطري من 1819الى1830 ،كان شجاعاوحازما حضر بنفسه على رأس جيش ولايته معركة اسطاوالي،,وبعد هزيمة سيدي خالف عينه الباشا قائدا للجيش ولكنه لم يحقق اي نصر وبعد دخول العدو مدينة الجزائر أعلن بورمون الإلتزام بالإتفاق المبرم بين الباشا وبورمون .....ينظر: أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ،1830_1900، ج1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت ،1992،ص 38.

(3) ابن العنابي، شيخ الإسلام رجل علم وفتوى، كان عادل وفاضل ولكنه بعيدا على أن يكون رجل محارب وفي مثل هذه اللحظة الحرجة لم يكن من الممكن أن يقود جيشا ويصد عدوا. ينظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 160.

(4) صالح عباد، المرجع السابق، ص 255.

(5) تقع قلعة الإمبراطور على بعد 1225 مترا من القصبة، بنيت في القرن 15م في المكان الذي نصب فيه الإمبراطور شارلكان سنة 1514م خيمته، بنيت لإقامة الجنود ويقال أنها بنيت بمواد ليست مناسبة وبدون أسس، كانت محاطة بفيلات وبساتين، فر أصحابها لما اقترب الفرنسيون. ينظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص 256.

(6) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 450.

(7) حنيفي هلايلي,المرجع السابق، ص94

عدم تكافئ القوة العسكرية بين الطرفين فالجزائريين كانوا يفتقرون إلى الخطط الحربية والمقاومة كانت بإستخدام أسلحة تقليدية .

سوء التسير وعدم صلابة الإستعددات الجزائرية العسكرية المتمثلة في عدم الإعتناء بالتحصينات البرية ,وعدم مواجهة الجيش الفرنسي قبل نزوله إلى البر,وإسناد قيادة الجيش إلى صهر الداي إبراهيم أغا الذي كان يفتقر للخبرة العسكرية و الكفاءة الحربية [1].

وقد تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر نتائج عديدة منها:

- تجسيد حمدان خوجة روح المقاومة السياسية حيث أسس أول حزب وطني تحت ما يسمى بحزب المعارضة أو لجنة المغاربة، كما طالب هذا الحزب السلطات الفرنسية بالتخلي عن الجزائر، ورغم الدور الذي لعبه هذا الحزب من إيصال صوت الجزائريين والتعبير عن مطالبهم وغرس روح النضال في وجدان الجزائريين إلا أن فرنسا اتهمت زعمائه بالتآمر وقامت بنفيهم[2].
- التوقيع على معاهدة الاستسلام، ودخول الجيش الفرنسي للجزائر واستيلائهم على خزينة الجزائر، حيث أن خزينة الداي كانت تتكون من كميات كبيرة من الفضة والذهب والبرونز، تركها في ثلاث قاعات بالقصبة[3].
- القضاء على السلطة العثمانية السياسية (الداي) والعسكرية (الإنكشارية)، بالنسبة للداي غادر الجزائر على ظهر سفينة فرنسية متجهة إلى نابولي ثم إلى الإسكندرية[4]، أما بالنسبة للسلطة العسكرية حل الجيش الانكشاري الذي كان عدده 5092، وترحيل 2500

(1) أرزقي شويتايم ،المرجع السابق،ص_ص204،202

(2) المرجع نفسه، ص 204.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص 260.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 50.

من الجنود الانكشارية يوم 11 جويلية 1830م على متن أربع سفن فرنسية إلى آسيا الصغرى ومن ثم القضاء على الحكم العثماني[1].

وما يمكن استخلاصه أن فرنسا شرعت في التخطيط لاحتلال الجزائر منذ فترة متقدمة، ويرجع بسبب عدم تحقيق أهدافها إلى قوة أسطول الجزائر وانشغالها بالقضايا الأوروبية عرقل مشاريعها وتعد الحملة الفرنسية على الجزائر الحلقة الأخيرة في سلسلة المشاريع الفرنسية.

ثالثا: معاهدة الاستسلام:

بعد أن تحطمت قلعة السلطان دخل الفرنسيون إليها ونهبو فيها مدافعهم، وقد سمح لهم موقعها المرتفع بالإشراف على مدينة الجزائر والقصبة وكان الأسطول الفرنسي في نفس الوقت يقصف المدينة من ناحية البحر، وعندها أدرك الداي حسين أن وقت الاستسلام قد حان[2].

وباستيلاء الفرنسيين على حصن الإمبراطورية أصبحت مدينة الجزائر تحت رحمتهم وانتشرت الفوضى وبدأ السكان في هجرها[3].

ونتيجة لذلك جمع الداي حسين أمناء البلاد ووجهائها ورجال التشريع وأخبرهم بالحالة الخطيرة التي وصلت لها الجزائر واستشارهم من أجل إيجاد وسيلة مفيدة لمعالجة الوضع فقال لهم: "هل يمكن لنا أن نقاوم الفرنسيين لمدة طويلة أو نسلم لهم المدينة" بعد إبرام معاهدة تعرف بمعاهدة الاستسلام[4].

وكانت إجابتهم بمتابعة القتال واحترام رأي الداي إذا كان يفضل وسيلة أخرى[5].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، المرجع السابق، ص 20.

(2) د. أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 201.

(3) عمار عمورة، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 246.

(4) معاهدة الاستسلام: هي اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر. ينظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830م، ص 349.

(5) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص 167- 168.

وشيئا فشيئا بدأت روح الهزيمة تدب في أوصال الجهاز الإداري والجهاز الاجتماعي وهذا راجع إلى البيان الذي وزعه الفرنسيون الذي كان له الأثر على نفسية الجزائريين[1].

وقد تسبب البيان الغامض الفارغ في شل الطاقة المحاربة وقد أثر هذا الأخير على الأشخاص الذين يسمون أنفسهم بالمعتدلين الذين اقتنعوا بأن الفرنسيين جاءوا محررين للجزائريين من سلطة الأتراك وأن فرنسا المتحضرة لا يمكن أن تعد بشيء إلا إذا كانت راغبة في التنفيذ[2].

وقد رحب يهود العاصمة بالاحتلال الفرنسي وأظهروا له مشاعر الفرح والسرور ووضعوا أنفسهم في خدمة المشروع الاستعماري وتفانوا في العمل لصالح السلطة الجديدة بعدة طرق بالترجمة ولعب دور الوساطة في المفاوضات ذات الطابع السياسي وحتى حمل السلاح رغم صعوبة الأمر عليهم[3].

وقد اجتمع أعيان الجزائر ببرج البحرية وضمّ هذا الاجتماع تجار وأصحاب رؤوس أموال، واتضح لهم أن خسران المدينة لا مفر منه وأنّ الفرنسيين إذا استولوا على المدينة عنوة فإنهم لا يكفون عن النهب والقتل والسلب فمن الأحسن في نظرهم تسليم البلاد وفق شروط لأن فرنسا دولة ذات سيادة لن تخالف هذه الشروط بل تحترمها[4].

ولما تيقن الداي حسين أنّ المدينة صارت تحت حكم الفرنسيين قرر التفاوض معهم وأرسل أحد أمناء سره[5]، وهو مصطفى خوجة إلى دوبرمون (dobermon) على الساعة الثانية زوالا ليعرض عليه مشروعا بالشروط التالية:

أ. تنازل الداي عن كل الديون التي له على فرنسا.

---

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 92.

(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 45.

(3) أمال معوشي ،جهود الجزائر وموقفهم من الإحتلال الفرنسي ،المجلة التاريخية الجزائرية ،المجلد05،العدد01 ،الجزائر، 2021،ص409.

(4) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 169.

(5) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 450.

ب.قبول تقديم الاعتذار التي طالبت بها فرنسا قبل القطيعة بسبب الإهانة التي لحقت بقنصلها.

ج. تعيد للتجارة الفرنسية جميع امتيازاتها السابقة.

د. تعويض نفقات الحرب[1].

ولكن دوبرمون رفضها وأبلغ الداي بتسليم المدينة بلا قيد ولا شرط، فأعلمه أنه سيسرع في في قصف القصبة إذا تباطئ الداي في الاستسلام[2].

كما أرسل الداي وفد آخر مصحوبا بالقنصل الإنجليزي حيث ضم كاتبه إلى جانب أحمد بوضربة[3] وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة[4] كمترجمين الاتفاق معه على شروط الاستسلام، غير أن مصطفى كان يهدف إلى التفاوض باسم الخزناجي لأنه كان عضو في المؤامرة ضد الداي[5].

حيث يروي الفرنسيين أنه عندما رفض طلبهم صاح أحدهم قائلا: "إذا كان يصرك يا جنرال أن ترى رأس الداي بين يديك سأذهب الآن للعودة به في طبق"[6].

لكن القائد دي بورمون رفض ذلك واجابه بقوله: "ما أتيت من أجل تشجيع الاغتيالات وإنما أتيت من أجل خوض الحرب نعم سأوافق على اقتراح حسين باشا الذي طلب إبرام

(1) أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 126.

(2) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 45.

(3) أحمد بوضربة :من أعيان الجزائر وزعماء المقاومة السياسية قدم مذكرة إلى اللجنة الإفريقية سنة 1833ليشرح فيها قضية بلاده ...ينظر: كمال بن صحراوي ،المرجع السابق ،ص42

(4) حمدان بن عثمان خوجة :من أسرة جزائرية عريقة ولد حوالي 1773،دافع عن حقوق الشعب الجزائري وعاش طوال حياته مناضلا وكاشفا لأساليب الغزو والإستعمار الفرنسي توفي مابين 1840-1845...ينظر:أ.مراد بوعباش ،أعلام الجزائر ،حمدان بن عثمان خوجة المواقف السياسية والقضية الوطنية ،مجلة الباحث ،العدد03،الجزائر ،ص111.

(5) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 93.

(6) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 450.

معاهدة السلم وسأرحب بمشاعره الإنسانية التي دفعت به أن يستعمل هذه الوسيلة لكي يحقن كثير من الدماء[1].

وقد املى القائد الفرنسي شروطه التي أضطر الداي في 5 جويلية 1830 إلى قبولها[2]، وهكذا تم توقيع معاهدة الاستسلام وهي اتفاقية بين قائد جنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر وقد ذكر حمدان خوجة في كتابه بنودها وهي كما يلي:

1. تسليم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش هذا الصباح على الساعة العاشرة[3].
2. يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بانه يترك لسمو داي الجزائر خزينته وكذلك جميع ثرواته الشخصية.
3. يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان امنه وامن عائلته[4].
4. يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية.
5. سيظل العمل بالدين الإسلامي حرا، كما أنّ حرية السكان مهما كانت طبقتهم ودينهم وأملاكهم وتجارتهم لن تلحقها أي ضرر وستكون نساؤهم محل احترام[5].

(1) حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 170.

(2) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988، ص 261.

(3) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 59.

(4) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 350.

(5) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 46.

وسيتم تبادل وثائق هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة هذا الصباح وسيدخل الجيش الفرنسي حالا بعد ذلك إلى القصبة ثم يدخل كل القلاع التي حول المدينة كما يدخل الميناء[1].

وقد دخل ديبرمون القصبة في منتصف نهار 5 جويلية وتموقع هناك وقد كانت عشرون يوما كافية لتخريب هذه الدولة التي كان وجودها يتعب أوروبا، وقد كتب ديبرمون قائلا: "لقد دفعت فرنسا مقابل إنهاء الداي 409 قتيلا و2061 جريحا بالإضافة إلى 718 رجلا ماتوا بفعل الأمراض إلى غاية 31 من شهر أوت"[2].

ورغم تصميم الداي على المقاومة إلا أن هذا لم يكن كافيا أمام المؤامرات الداخلية التي كلفت الداي نتائج سلبية فلولا الأحقاد والدغائن ما عزل الداي الأغا يحي وعوضه بقائد غير كفء الأغا إبراهيم وهكذا كان الداي مغلوبا على أمره واضطرت الظروف إلى استسلام الأبطال[3].

وبعدها غادر مدينة الجزائر على متن سفينة فرنسية تدعى "جان دارك" حيث توجه إلى نابولي أولا ثم إلى الإسكندرية وبرحيله إنتهى عهد الإيالة الجزائرية الذي دام أكثر من ثلاثة قرون ليجد الشعب الجزائري نفسه وحيدا دون حكومة في مواجهة أكبر قوة استعمارية مما اضطره إلى الاعتماد على نفسه في مواجهة هذا الاحتلال من خلال مقاومة اتخذا عدة أشكال[4].

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 172.

(2) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830م، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 299.

(3) أ. محمد قن، المرجع السابق، ص 184.

(4) محمد بوشنافي، الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818- 1830م، مجلة العصور، الأعداد 6-7،الجزائر،2005، ص 106.

رابعا: إلحاق الجزائر بفرنسا:

بعدما نجح الجيش الفرنسي في السيطرة الكاملة على الجزائر يوم 05 جويلية 1830م اعتبروا هذه البلاد أرضا محتلة وأخضعوها للحكم العسكري، وعرفت الفترة من 1830- 1834 بمرحلة التردد، لأن فرنسا كانت مترددة بين إتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة الغير مباشرة، لكنها مالت إلى أسلوب الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، وأخذت أول خطواتها في تنفيذ سياستها في تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، واستولت على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم، وأخذت بنفي العائلات التركية[1].

وبسبب طبيعة الحكم العسكري الفرنسي وما إنجر عنه من كثرة الشكاوي والتهميش للمسؤولين المدنيين الفرنسيين، وهذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى تشكيل لجنة إفريقية[2] في 07 جويلية 1833م من أجل التحقيق في الموضوع، وهي بدورها رفعت تقريرا مفصلا عن حالة الجزائر وأوضاع شعبها جراء الاحتلال الفرنسي ومما جاء في هذا التقرير ما يلي: "لقد اغتصبنا ممتلكات الأحباس وحجزنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض بل أرغمنا أصحاب الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بالقوة على دفع مصاريف هدم أي مسجد من مساجدهم... لقد قتلنا أناسا يحملون رخص التجول، وذبحنا سكان المدن والقرى المشكوك فيهم، وقمنا بمحاكمة رجال مشهورين في البلاد بورعهم وتقواهم، ورجال محترمين لا ذنب لهم، إلا تقربهم منا قصد الشفاعة لأبناء وطنهم فتعرضوا لبطشنا وغضبنا"[3].

(1) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 07.

(2) عينت الحكومة هذه اللجنة عام 1833، وسافرت اللجنة إلى الجزائر في 28 أوت، وعادت إلى فرنسا في 19 نوفمبر من نفس العام، وزارت خلال جولتها الجزائر العاصمة، متيجة، البليدة، وهران، عنابة، أرزيو، ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ط4، دار المغرب الإسلامي، لبنان، ص 19.

(3) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 91.

وبناء على التوصيات التي قدمتها اللجنة الإفريقية وعلى راسها الاحتفاظ بالجزائر، أصبح بمقدور الحكومة أن تتخذ إجراءات فيما يخص الجزائر.

حيث صدر الأمر الذي بدأ معه عهد جديد بالنسبة للجزائر والذي كان بتاريخ 22 جويلية 1834، ليجعل من الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب يديرها حاكم عام عسكري ليدير "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية"، وكان الجنرال درويت ديرلون[1] (Drouet d'erlon) أول حاكم عام للجزائر، يساعده مجلس مكون من موظفين عسكريين ومدنيين[2].

ولقد تم تحديد صلاحيات الحاكم العام في 01 سبتمبر 1834م إذ كلف بالدفاع الداخلي والخارجي والإشراف على القوة العسكرية، وإصدار الكتب السرية والعمل على ضبط العلاقات مع القبائل والبلدان المجاورة، والإشراف على الإدارة، ويتولى ضبط الميزانية وتحديد المشاريع الكبرى، اقتراح التنازلات على الاملاك العمومية والتصرف فيها وإضافة إلى ذلك مراقبة التعليم العمومي واستخدام الصحافة مع مراقبة اعمال الشرطة العليا، كذلك إصدار القوانين والأوامر والقرارات والبعث بمراسلات رؤساء المصالح إلى وزير الحربية مرفوقة بملاحظاته، ويحضر للمجلس مشاريع الأوامر التي يتطلبها وضع البلاد، كما يعمل على تنفيذ الأحكام التي هي عبارة عن مشاريع قوانين في الحالات الاستثنائية[3].

(1) درويت ديرلون: ولد بـ Reims عام 1765 وتوفي بباريس عام 1844، بعد الجولة التي قادت اللجنة الإفريقية إلى الجزائر أصدرت فرنسا مرسوم 22 جويلية 1834 القاضي اعتبار الجزائر من الممتلكات الفرنسية بشمال إفريقيا، وفي سبتمبر من نفس العام جيء بديرلون مسؤولا عن الجزائر وكان مسنا غير قادر على إدارة هذه المرحلة الصعبة خاصة ما تعلق بمقاومة الأمير عبد القادر الذي هزم تريزيل في المقطع تمت إقالة تروزيل وديرلون معا. ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص 100.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 20.

(3) شارل اندري جوليان، المرجع السابق، ص 203.

وعندما عين كلوزيل[1] (Clouzel) حاكما عاما في 1835- 1836م نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين والاوروبيين الوافدين من فرنسا وأوروبا، وحضرت أفواج عديدة من إسبانيا وإيطاليا ومالطا، وأغلبهم منحرفين سيطروا على الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية، وقد شجع كلوزيل هذه العملية، وأنشأ قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر ووزع الأراضي والآلات والحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على الاستقرار، ولكن هذه السياسة لم تلقى نجاحا كبيرا إلى غاية 1839م، ولم يزاد عدد المهاجرين على 25 ألف شخص، واما سياسة بيجو[2] (Robert Bugeaud) فكانت بالبندقية والمحراث معا فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين[3].

كما واجه الفرنسيون صعوبات كبيرة في التوسع وبسط السيطرة على الجزائر، فحاولوا إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواتهم الغازية والجزائريين، لذا قرر رفيقو[4] (Rovigo) إنشاء هيئة تكون جسرا بين السكان وفرنسا سميت "بالمكتب العربي"، واطلق عليها فيما بعد "مصلحة الشؤون العربية"، ومهمتها جمع المعلومات والاعتماد على المترجمين والمختصين

(1) ولد بوتران كونت كلوزيل بمدينة Mirepoix (Ariege) يوم 12 ديسمبر 1772 وتوفي يوم 21 أفريل 1842، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا، وقيادة الجيش في دومينياك وأرسل إلى إيطاليا وهولندا، حكم عليه بالموت عسكريا سنة 1816 ثم عفى عنه بعد أربع سنوات، ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 36.

(2) ولد بـ (Haute-vienne) في 15 أكتوبر 1784، صار نائبا عن مقاطعة La Dordogne من 5 جويلية 1831 إلى 23 أفريل 1848، وحاكما عاما للجزائريين 29 ديسمبر 1840 و19 جوان 1847، حصل على لقب مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843، توفي 10 جوان 1849م، ينظر: كما بن صحراوي، المرجع السابق، ص 62.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 08.

(4) كان وزيرا للشرطة قبل مجيئه إلى الجزائر، خلف برتزان، وحل بالجزائر في ديسمبر 1831، تميز بالغلظة والعنف ولذلك اشتدت المقاومة في زمانه، وتولى السلطة بلقب القائد العام لفيلق احتلال إفريقية، وفي زمانه السلطتان العسكرية والمدنية بأمر ملكي (01- 12- 1831) فأصبح مكلفا بالحفاظ عن أمن الممتلكات الفرنسية بإفريقيا، ينظر: كما بن صحراوي، المرجع السابق، ص 102.

في الشؤون العربية للاتصال بزعماء القبائل وتحقيق التهدئة معهم، واول من ترأس هذه الهيئة لاموريسير (Lamoricière) الذي كان يجيد اللغة العربية[1].

ونظرا للدور الذي قامت به هذه الإدارة، أنشئت بصفة رسمية في فيفري 1844 تحت اسم المكاتب العربية، وأصبحت من المؤسسات التي تلعب دورا في تسيير أمور البلاد، وهذه المكاتب العربية تخضع للإدارة العامة للشؤون العربية في العاصمة، ويشرف على هذه المكاتب شخصيات وقادة من مناصب عسكرية اكتسبوا خبرة وتنظيما محكما، استطاعوا خلاله التحكم في شؤون الجزائر[2].

وقد كانت هذه المكاتب العربية وسيطا بين القيادة الفرنسية وزعماء الأهالي، ولها إدارة في كل مقاطعة، وصنع الضباط والمترجمون الذين يدرونها تغلغلا واسعا بين السكان حتى صارت إدارات محلية للتحكم في السكان، ولكن بيجو حاول وضع حد لنفوذهم[3]، وتكونت هذه المكاتب من جنود ومديرين ومخبرون وقضاة ومراقبون ومستشارون، وكان مفعول هذه المكاتب يشكل مركز على الأرياف، واعتبر بوجو أن هذه السياسة غير مجدية في تحقيق الاحتلال الكلي ولذلك اعتمد سياسة الاحتلال الشاملة واستعمال الأرض المحروقة في الإخضاع وقد اشتملت على الرعب، وحرق المحاصيل، حجز النساء والأطفال، وخنق القبائل في الكهوف، وتهدف سياسة بوجو إلى تغليب الأسلوب العسكري وإعطاء فرصة أكثر للقادة العسكريين وفرض المشروع العسكري رسميا لتحقيق هدفه[4].

وفي 1845م شرعت السلطة في إضافة القوانين وتطبيق بعضها من أجل تكريس سياسة الإدماج، وثبات الفرنسيين على الاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا، وإقامة إدارة في الجزائر شبيهة بالإدارة الفرنسية، إذا بمرسوم 15 أفريل قسمت الجزائر إلى 3 مقاطعات:

(1) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 196.

(2) أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة استطنبولي رابح ومنصف عاشور، م ،وف، 1984، ص 324.

(3) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، د. م. ج، الجزائر، 1983، ص 40.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 21.

الجزائر ووهران وقسنطينة، وفي نوفمبر منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل النيابي في الجمعية العامة بباريس.

كما صدر في نفس العام 1845م قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا والذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاثة مناطق:

1. **المناطق العسكرية:** وهي المناطق التي لم يستوطنها المعمرون والتي مازالت تحت النفوذ العسكري، أي منطقة ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما وتشمل الهضاب العليا، والصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري وقسمت هذه المنطقة إلى ست وحدات إدارية يرأسها ضابط فرنسي يساعده عدد من الزعماء والأهالي بألقاب: الآغا، الباشا، القائد، وقد أكثروا المكاتب فيها المكاتب العربية لمساعدة الضباط في إحكام الأهالي وضبط سياستهم ومراقبتهم.
2. **المناطق المدنية:** وهي المناطق التي يستوطنها السود الأعظم من المستوطنين، وتخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن والقرى الساحلية التي يسكنها الأوروبيين.
3. **المناطق المزدوجة:** يقل فيها العنصر الأوروبي يمارس فيها الحكم العسكري على الأهالي والنظام المدني على المستوطنين[1].

ومع مرور الزمن فإن نفوذ المعمرين تزايد من خلال السيطرة على توجيه السياسة الفرنسية بما يخدم مصالحهم وتعزز هذا سنة 1848 حين طالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا وضرورة تمثيلهم في البرلمان الفرنسي واستجاب لهم الدستور الجديد الصادر في 4 نوفمبر 1848 والذي نصت المادة 109 منه على اعتبار الجزائر أرض فرنسية[2].

كل هذه القوانين التي صدرت في حق الجزائريين كانت كممهدات لسياسة الإدماج الكلي الذي طبق خلال سنة 1870م، إذ أن جميع أجزائه كانت تهدف إلى تطبيق

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

(2) عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 126.

التنظيمات الفرنسية على الجزائر، ووضع الجزائريين في أيدي المعمرين الذين عملوا خلال ربع قرن على فرنسة الشعب والأرض[1].

(1) عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، [د. م]، 2009، ص 71.

الفصل الثاني:

مرحلة الحكم العسكري 1830 – 1870م

المبحث الأول: بداية التوسع الفرنسي ورد الفعل الجزائري

1. الحملة العسكرية الأولى على مدينة البليدة

2. الحملة العسكرية الثانية

3. الحملة الفرنسية لإخضاع عنابة

المبحث الثاني: أهم ردود الفعل الفرنسية من احتلال فرنسا للجزائر

المبحث الثالث: سياسة فرنسا في الجزائر

سياسة الاستيطان والادماج

سياسة التنصير

المبحث الأول: بداية التوسع الفرنسي ورد الفعل الجزائري:

إن استسلام الداي حسين وتوقيع معاهدة الاستسلام في 1830م أعطى السلطات الفرنسية أحقيتهم وملكيتهم للبلاد[1] غير أنّ الفرنسيين أحسو بالاختناق الاقتصادي والعزلة السياسية في مدينة الجزائر بسبب الحصار الذي ضربوه عليهم الجزائريين، وأمام هذا الوضع حاول دي بورمون (dobermon) أن يفك الحصار ويجرب حظه العسكري[2] فأرسل جيشا بقيادة دامريمون إلى عنابة وآخر إلى مدينة وهران بقيادة العميد قوتفراي (Goutefray) في حين قاد بنفسه حملة على البليدة[3] التي هي عاصمة لسهل متيجة[4].

1. الحملة العسكرية الأولى على مدينة البليدة:

خرج قائد قوات الاحتلال دي بورمون (dobermon) على رأس حملة عسكرية اتجاه مدينة البليدة[5] يوم 23 جويلية وحسب Trunelet فإن تعدادها 1500 مشاة وسرب من المطاردين حيث سلكوا جسر واد الكرمة وتوقف في بوفاريك ووصل في اليوم الموالي إلى البليدة، ولم يسمح لهم بالدخول فأقاموا معسكر خارج بوابة الجزائر[6] إلا أن المقاومة المشكلة من قبل بني صالح وبني مهرة وبني خليل وبني موسى وجحوط باعثته بجيشه خسائر فادحة[7].

---

(1) سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1830- 1847م، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 20.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م، المرجع السابق، ص 32.

(3) الغالي غربي، العدول الفرنسي على الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007، ص 131.

(4) اطلق اسم سهل متيجة على الذي تحيط به الجبال وتتوجه من أغلب جهاته، وهو عبارة عن سطح مستوي ومنبسط حوضي ومنخفض طولي في كل جهاته الغربية ومفتوح نحو البحر في جهاته الشرقية تقرب مساحته 130 ألف هكتار. ينظر: بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، بيروت، ط3، 1986، ص 98.

(5) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص 106.

(6) C. Trunelet, blida précits selo nlla légent, la traditon et histoire, Tome 1, adolphejourdan, Alger, p 118.

(7) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 132.

واضطر قائد قوات الاحتلال إلى الدلاء عنها والعودة مسرعا إلى مدينة الجزائر في اليوم التالي، ولقد طاردته قوات المقاومة مطاردة شديدة اجبرته على ترك قتلاه وبعض من معداته على جانبي الطريق وهو أول عمل تسجله المقاومة الوطنية في التراب منذ الاحتلال والذي عفر الشرف العسكري لدى دي بورمون ومرغه في التراب وهو حدث تهمله المصادر الفرنسية وتتعمد عدم ذكره[1].

2. الحملة العسكرية الثانية:

منذ الهزيمة الأولى التي تلقاها الفرنسيين لم تشن أي حملة استطلاعية على سهل متيجة ويرجع ذلك إلى التطورات التي عرفتها فرنسا جراء ثورة 1830م، حيث تم عزل دوبورمون (Déprmon) قائد الجيش الفرنسي في الجزائر وتولى مكانه الجنرال كلوزيل (Clozel) وعزم على وضع حد للحصار الذي فرضه المقاومون على تحركات الجيش الفرنسي ورد الاعتبار بعد الهزيمة العسكرية الأولى[2].

وقد انطلق كلوزيل على رأس جيش تعداده ثمانية آلاف ضابط يوم 17 نوفمبر عند الفجر غادرت جميع القوات معسكراتها واتجهت إلى البليدة عبر بير مراد رايس وبير خادم[3].

وحاولت القوات الفرنسية اقتحام المدينة عنوة وحسب المصادر الفرنسية كلفتهم هذه المحاولة سقوط 30 قتيلا، إلا أن مقاومة سكان المدينة لم تدم طويلا وفي اليوم الموالي تمكن الجيش الفرنسي من احتلالها وتحويل مسجدها إلى مستشفى عسكري[4].

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ص 106- 107.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق، ص 133.

(3) Gamilie Aousset, les commencements du reconquête l'Algérie (1830- 1840), tom 1 librairie pin, paris, p 30.

(4) الغالي غربي، المرجع الاسبق، ص 134.

3. الحملة الفرنسية لإخضاع عنابة:

كان على فرنسا احتلال الموانئ الهامة للإيالة وبمجرد نجاح الحملة بدأت الحكومة الفرنسية تفكر لاستعادة مصائد المرجان، والمطلتين التجاريتين بالقالة وعنابة اللتين حلمتا خلال فترة القطيعة بين إيالة الجزائر وفرنسا[1].

وقد كان المارشال دي بورمون يعتبر احتلال هذه المدينة أهمية قصوى من وجهة نظر الامتداد المستقبلي لهيمنتها في مقاطعة قسنطينة[2]، فمشروعات دي بورمون هي الاحتلال الكلي لا سيما المدن الساحلية.

1.3. الحملة الأولى 1830 وانسحابها المفاجئ:

قد تلقى الكونت دامريمون[3] (Damrémonts) أمر من دي بورمون يوم 26 جويلية 1830 لتوجيه حملة بحرية إلى عنابة قوامها سبعة سفن على متنها 400 رجل ومعدات المدفعية بقيادة دامريمون (Damrémonts)[4] وقد وصلت الحملة إلى عنابة يوم 2 اوت 1830 وسارعوا لاحتلال المواقع الرئيسية، واستقبلت القصبة الكتيبة من الخط السادس أما للكتيبة الثانية والخط 49 كان مسؤول عن مراقبة السهل الممتد إلى واد بجيمة.

ومنذ 6 أوت بدأت المقاومة تحاصر المعسكر الفرنسي من كل جهة ومن ما زاد المقاومة شدة وصول إعدادات من شيخ القالة في اليوم الموالي واستمرت المقاومة على نفس الوتيرة إلى غاية 11 اوت حيث بلغت أشدها أين دارت اشتباكات بالسلاح الأبيض داخل

(1) بورمضان عبد القادر، الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830- 1832، دورية كان التاريخية، العدد 48، 2020، ص 135.

(2) Boyac René, histoire de Bon, Inprimerie de courvér de Bone, ploc. Datme, et ruevie eilleville saint augustin, 1891, p 12.

(3) دامريمون Demrémonts ولد عام 1783م تقلد عدة مهام بفرنسا قاد الحملة الأولى على عنابة 1830م، قتل يوم 18 أكتوبر 1837م في الحملة الثانية على قسنطينة. ينظر: بورمضان عبد القادر، المرجع السابق، ص 142.

(4) Boyac. René, op, cit, p 126.

أسوار القصبة ورغم عدد القتلى إلا أنهم كادوا يستولون على الحامية الفرنسية بأكملها مما أدى إلى الانسحاب والعودة بسرعة إلى الجزائر[1].

2.3. الحملة الفرنسية الثانية لاحتلال عنابة:

كان أحمد باي يعتبر عنابة جزءا لا يتجزأ من بايلكه وسخر كل جهده لمنع الفرنسيين من الدخول إليها، وقد قدم إليها الضابط الفرنسي هيدار (Hader)[2] في سبتمبر 1830 مرسلا من طرف الحاكم العام آنذاك بارتوزين (Partuzin)[3] مدعما بكتيبة من الجيش لاحتلالها، لكن هذين الضابطين لقيا مصرعهما ومنيت جنودهما بخسائر فادحة في الأرواح والعتاد[4].

وكانت عنابة قد هاجمها الباي إبراهيم الكريتلي[5] الذي كان ينافس الحاج أحمد على الحكم، وقد أرسل إليه هذا الأخير سرية يقودها ابن عيسى للقضاء عليه فحاصره مدة زادت عن 6 أشهر[6].

(1) بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830- 1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص

(2) هيدار Hader: عين مندوب فرنسا بسفارة قسنطينة، قاد الحملة الثانية على عنابة وقتل فيها في اواخر سبتمبر 1831م، ينظر: بورمضان عبد القادر، المرجع السابق، ص 67.

(3) بارتوزين: ولد سنة 1775 شارك في حروب نابليون كان يقود الجيش الفرنسي الذي انتصر على إبراهيم أغا في سطاوالي، في الجزائر في 1832، ينظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 60.

(4) صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 60.

(5) إبراهيم الكريتلي: تركي قديم من أهل قسنطينة عبين بايا على قسنطينة سنة 1822 واستمر في ذلك سنة 1824م حيث عزل زنفي إلى المدية. ينظر: رياض بولحبال، اخبار قسنطينة وحكامها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010، ص 93.

(6) عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، 1830- 1850، دار الهدى، الجزائر، 2016، ص 69.

غير أن الفرنسيين لم يفقدوا أمل استرجاع عنابة وأرسلوا إلى الميناء باخرتين محملتين بالجيوش تحت قيادة ضابط اسمه دارماندي[1] واستغلت هذه الجيوش الفرصة فنزلت على الشاطئ وقد وجد إبراهيم نفسه بين استعدادات الفرنسيين المهددة بالخطر وهجومات ابن عيسى فلم يجد مسلكا آخر غير الفرار[2].

وكان رفيقو (Rovigo) الذي كان من الأنصار المنادين باحتلال الجزائر احتلالا مباشرا قائد الحملة التي قادها دارموندي والمملوك يوسف حيث استطاعوا احتلال عنابة في مارس 1833م[3] وذلك بالتعاون مع الأتراك ورفع فيها العلم الفرنسي.

وحتى لا تخرج قضية عنابة من أيديهم مرة أخرى حصن الفرنسيون مواقعهم فيها، فقد أرسل روفيقو نجدة عسكرية من 600 جندي و17 مدفعا و80 رجلا من سلاح الهندسة وعين دارماندي قائدا للقصبة[4] وقد حاول الباي أحمد بكل ما لديه من قوة وعتاد الدفاع عن المدينة لكن المستعمر بعد أن تدخلت البحرية الفرنسية بكل قوة استطاع أن يدخل القصبة في حين توغلت القبائل بضواحي المينة مانعة العدو من التوغل والتقدم في الداخل[5].

(1) دارماندي، ولد عام 1794 تخرج من سانسير عام 1826م رقي في الحرس الملكي وفي عام 1827 رقي إلى نائب قنصل وفي 1831 أرسل إلى الجزائر شارك مع يوسن في إخضاع عنابة عام 1832 ومات عام 1873. ينظر: بورمضان عبد القادر، المرجع السابق، ص 144.

(2) مذكرات احمد باي، المرجع السابق، ص 61.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 61.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، المرجع السابق، ص 53.

(5) صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850، المرجع السابق، ص 62.

المبحث الثاني: أهم ردود الفعل الفرنسية من احتلال فرنسا للجزائر

تولدت ردود فعل مختلفة عن الغزو الفرنسي للجزائر داخل فرنسا نفسها وذلك نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية، فقد كانت فرنسا تعيش في صراعات سياسية وتناقضات اجتماعية مردها الفروق الطبقية، وتوالت الأحداث منذ أن تولى شارل العاشر(charlex) الحكم[1]، مما في حدة الخلاف بين أعضاء الحكومة وفئات المعارضة وخاصة لما أصدر الملك قرارات، كانت محل نقد وسخط من أغلب أوساط الشعب الفرنسي، لأن الأحرار في فرنسا ضنوا أن الملك يريد بقراراته هذه الانتقام من الدستوريين، حيث عين ديبورمون قائدًا عاما لحملة في الوقت الذي كانت نظرتهم إليه أنه رجعي لأنه خان نابليون[2] (Napoléon) في معركة واترلوا[3] (waterloo) 1815، وتعاون مع أسرة البربون في قمع الحركات التحررية وقاد الحملة ضد أحرار اسبانيا عام 1823م[4].

ولما تم الإعلان الرسمي عن إرسال الحملة الفرنسية ظهرت ردود فعل يمكن حصرها في أوساط عديدة منها:

الملكيون كانوا يؤيدون الحملة بهدف دعم شرعية الملك الذي لم يكن محبوبا من الشعب والتخلص من ديون الحبوب التي كانت للجزائر ولرعاياها على فرنسا، وبهدف مزاحمة بريطانيا في مجالات استراتيجية، وناصر الحملة كل من الغرفة التجارية بمرسيليا

(1) ولد في 9 أكتوبر 1757 في قصر فرساي في فرنسا، وتوفي في 6 نوفمبر 1836 بالنمسا، ملك فرنسا بين 1824 و1834، أطاحت به ثوره جويلية 1830، فخلفه لويس فيليب، وقعت حادثه المروحة في زمانه، وتم حصار الجزائر في 1827 تحت إرادته، كما انطلقت الحمة بن تولون بأمره واحتلت الجزائر في 5 جويلية 1830، ينظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص114.

(2) قائد عسكري توج نفسه إمبراطورا لفرنسا، وقد كون إمبراطورية ضمت معظم غربي أوروبا وسطها، ويعرف أيضا باسم نابليون بونابرت، ولد في مدينة أجاكسيو عاصمة جزيرة كورسيكا في 15 آب سنة 1829، للمزيد ينظر: فرانس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2003 ص1016.

(3) معركة فاصلة وقعت فى 18 يونيو 1815 في قرية واترلو قرب بروكسل عاصمة بلجيكا وهي آخر معارك الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت، وهزم بها هزيمة كبيرة غير متوقعة، ينظر، فرانس بيطار، المرجع نفسه، ص307.

(4) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص87.

التي كانت تتزعم الطبقة البرجوازية الفرنسية، وهي التي شجعت فكرة الحصار البحري على الجزائر لتوسع اقتصاديا، وكان على رأس هؤلاء الملكين الأمير دي بولياناك(Depolignac) رئيس الحكومة الذي رأى في الحملة وسيلة لتحقيق مكاسب[1] كثيرة وهامة لفرنسا منها.

- تحقيق مكسب أدبي يتمثل في حماية المساجين الذين يعاملون في الجزائر كعبيد وهذا لا يشرف فرنسا، وآخر سياسي وهو وضع حد لنشاط القرصنة وحماية التجارة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة.
- الحصول على مصادر تجارية واسعة بضمان طريق المواصلات في مصر، وهذه النقطة كانت موضوع اهتمام خاص فهي كانت أكثر من عامل لنشاط المؤسسات الفرنسية في إفريقيا[2]، بينما كان الاعتبار في نظر الساسة الفرنسيين أن تبقى بقية الأراضي للباب العالي، إلا أن وزير البحرية الجنرال دوسي (DHoussev) أمر باحتلال جميع الموانئ وقد أيده الماريشال دي برمون (Debourment) الذي أكد للغرفة التجارية بمرسيليا قبل انطلاق الحملة بقوله أن فرنسا ذاهبة لأخذ الجزائر وإنشاء مستعمرة فيها، وتأسيس مستعمرة يرأسها أمير فرنسي، ووجدت هذه الآراء الصدى الواسع في أغلب أوساط المجتمع الأوروبي، منهم من أيد ومنهم من عارض.

كما وجدت الحملة تأييدا كبيرا خاصة من رجال الدين الذين دعوا إلى ضرورة الغزو والاحتلال، لأن ذلك حسب رأيهم ليس تحقيق للمكاسب المذكورة سابقا، بل نشر الحضارة المسيحية في مجتمع لا يعيش إلا على الحروب والنهب، ومن المؤيدين على سبيل المثال أليكس كولومبيل (Alex Colombel) الذي نشر مقال في فيفري 1830 مفاده أن احتلال

(1) عميراوي احميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص10.

(2) عميراوي احميده، دور حمدان خوجه في تطور القضية الجزائرية (1827- 1840)، بحث لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987، ص46.

الجزائر عامل مكمل لحضارة فرنسا، وعامل موازن مع بحر المانش، ودعم هام لحرب قد تكون ضد إنجلترا لضرب تجارتها[1].

أما الليبراليون فقد انقسموا إلى مؤيد ومعارض وكان المعارضون وقفوا ضد مشروع الحملة بشدة، وكان لموقفهم أثر عميق على السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية ففي دورة البرلمان سنة 1829، قدمت إحصاءات عن خسائر الحصار البحري التي بلغت خلال سنتين 14 مليون فرنك، ثم طالب من الحكومة الفرنسية 7 ملايين أخرى فاستغلت المعارضة الفرصة ووجهت انتقادات شديدة للحكومة الفرنسية لقيامها بالحصار السلبي الذي لم يمنع القرصنة[2].

وكان من أشد المعارضين للحملة من الليبراليين المرسيلي توماس (Thomas) الذي قال في جلسة البرلمان يوم 10 جويلية1829،إن الحرب ضد الجزائر شديدة جدًا فمنذ سنتين وأسبابها الأولى غير معروفة، فقد قال الوزراء أن الداي أهان القنصل، ولكنهم لم يوضحوا أسباب هذه الإهانة وما هي أبعادها وظروفها؟

كما أيده النائب ألكسندر دي لبورد (Alexand rede labored) الذي نشر مقالًا في أبريل 1830، تحت عنوان إلى الملك وإلى الغرف حول الأسباب الحقيقية المقاطعة مع الداي"، هاجم فيه مشروع الحملة واعتبرها جريمة ترتكب ضد الجزائر، وألح على إيجاد وسائل أخرى غير الوسيلة العسكرية لحل النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا، وحاول في نفس الوقت إقناع الرأي العام الفرنسي أن فرنسا تحتاج إلى منشأة داخلية لا إلى مستعمرات، وبالرغم من أن ما قاله جاء متأخرا لأن الحملة تهيأت للانطلاق والبرلمان أغلق أبوابه. إلا

(1) عميراوي حميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص12 - 11.

(2) عميراوي حميدة، دور حمدان خوجة، المرجع السابق، ص48.

أنه أحدث صدى عميق في أوساط الشعب، وأثر على مناقشات فكرة الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها [1].

ومن الذين كان لهم تأثير قوي على مجرى السياسة الفرنسية حيال القضية الجزائرية المفكرون الاقتصاديون الذين عرض أغلبهم مشروع الحملة، وتأسيس مستعمرة فرنسية لأن ذلك حسب رأيهم لا يكون إلا على حساب الشعب الفرنسي وعلى حساب فلاحته، وصناعته، وخزينته، وقد أخرجت هذه الآراء المعارضة الحكومة الفرنسية وأثرت على معنويات الشعب، إلا أن تلك الانتقادات لم تتعدى مستوى الكلمة المسموعة أو المكتوبة إلى العمل الفعلي[2].

وقد أ ثرت هذه الأفكار على الرأي العام الفرنسي، فضاعف من استنكاره للحملة على أساس أنها أعلنت في وقت كان الرأي العام ينتظر فيه باشتياق إلى تحرير بعض الشعوب كاليونان، إذ فوجئ بالتعبئة العامة لغزوا الجزائر، لهذا كثرت التأويلات حول مغزى هذه الحملة إلى أن اعتقد الرأي العام أن الهدف الحقيقي من ورائها هو إعداد جيش لمحاربة البارسين.

ومهما يكن فقد نجحت الحكومة الفرنسية في خطتها واحتلت الجزائر العاصمة في عهد أضعف وزارة فرنسية وأضعف ملكية، في الوقت الذي ظهر فيه فريق يؤيد الحملة ويدعو إلى استعمار الجزائر، ففي 12 جويلية1830، نشر الضابط بابرون مقالا مضمونه: إن شرف فرنسا لن يكون ولن يحفظ إلا في الاحتفاظ بالجزائر كموقع استراتيجي حربي لحماية التجارة الفرنسية ولمنافسة بريطانيا، وعملت الحكومة الفرنسية بهذه الآراء فاحتفظ بالجزائر التي صارت دعامة لوضعها الاقتصادي والعسكري[3].

(1) عميراوي حميدة، دراسات، المرجع السابق، ص14- 13.

(2) عميراوي حميدة، دور حمدان خوجة، المرجع السابق، ص49.

(3) عميراوي حميدة، دراسات، المرجع السابق، ص15.

وعلى الرغم من وجود عامل الدين الإسلامي الذي كانت الجزائر تتزعم لوائه في حوض البحر المتوسط ضد المسيحيين فإن بعض دول أوروبا قد باركت الحملة في حين عارضتها دول أوروبية أخرى، ومن الدول التي أيدت الحملة:

- النمسا التي بادرت إلى إرسال أحد ضباطها فريدريك شوارتز (Frédéric chuor TZ) الذي شارك في معركة الاحتلال إلى جانب الجيش الفرنسي.
- أما روسيا لم تكن ترى مانعا في احتلال الجزائر لأن اهتمامها كان منصب على منطقة البلقان، لذلك شجعت الحملة، ودعمتها بأحد ضباطها المتخصصين في الهندسة العسكرية وهو الضابط فيلو زولوف[1].
- أما اسبانيا قامت بإرسال عدت ضباط للمشاركة في الحملة منهم العقيد دون انطونيو لاسكان (Don Antonio Laskan)، كما خصصت مستشفى لجرحى جيش الغزو في الأراضي الإسبانية ببورماهون، ومن جهة أخرى أقبل سفير فرنسا باسبانيا بفتح مفاوضات مع الحكومة الاسبانية وأوصى بضرورتها الخبراء العسكريون للحصول على موانئ ببلادها لرسو العمارات البحرية الفرنسية خاصة في خليج بالما(Palma)[2].
- حكومه البيمونت: كان قنصلها في الجزائر قد زود الفرنسيين بالمعلومات اللازمة للاحتلال، أما البابا بيونس الثامن فقد سمع للحكومة الفرنسية أن تستخدم موانئ بلاده بهدف تنفيذ الحملة وكذلك فعل ملك نابولي الذي رخص لتجار بلاده أن يأجروا قواربهم للجيش الفرنسي[3].

(1) أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص85. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص59.

(2) المرجع السابق، ص126.

(3) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص59.

- أما الجمهوريات الايطالية فإنها لم تبدي أي اعتراض على الحملة بل سارعت إلى تهنئة الملك الفرنسي على مشروعه الذي يخدم الدولة المسيحية[1].
- بريطانيا كان البلد الوحيد الذي أبدى معارضته لمشروع الاحتلال منذ بدايته بسبب العداء التقليدي التاريخ، ويتجلى هذا الموقف عندما طلبت رسميا من الحكومة الفرنسية قبل الاحتلال أن توضح لها الهدف الحقيقي من الغزو، وعلى أنه ليس احتلال، وبررت موقفها بحجة أن ولاية الجزائر من أملاك الباب العالي، وقصدها في ذلك أن تضفي على القضية طابعا شرعيا. تشكل به مضايقة دولية للحد من أطماع فرنسا في إفريقيا ومن ثم تكون القضية الجزائرية قد أخذت بعدا دوليا، ولكن السلطة تخلصت من المضايقات البريطانية وعززت صفها وأعطت لحملتها صبغة دينية مسيحية وربطتها بمصالح الدولة الأوروبية عامة، ولهذا وقفت بجانبها معظم القوى الأوروبية[2].

المبحث الثالث: سياسة فرنسا في الجزائر

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها عام 1830 اعتبر الضباط الفرنسيين هذه البلاد محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري، ومنذ البداية تردد الفرنسيون بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة أو سياسة الاحتلال المحدود والإدارة الغير مباشرة[3].

وبعد مرحلة التردد التي دامت أربع سنوات 1830-1834م قررت الحكومة الفرنسية للاحتفاظ بالجزائر وتوسيع سياسة الاحتلال إلى كل القطر الجزائري[4]، ومن بين أهم السياسات التي طبقتها فرنسا أثناء توسعها في الجزائر نذكر:

---

(1)محمد زروال، المرجع السابق، ص126.

(2) عميراوي حميدة، دور حمدان خروج، المرجع السابق، ص45.

(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، المرجع السابق، ص07.

(4) أرزقي شويتار، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، الجزائر، 2020م، ص190.

1. سياسة الاستيطان والادماج:

لقد ارتكز الاحتلال الفرنسي منذ المراحل الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفًا للوجود العسكري ولقد أدركت فرنسا أنّ لا تواجد لها بدون مستوطنين يدعمون جيش الاحتلال[1].

وعملت الإدارة الفرنسية من أجل إنجاح سياستها الاستيطانية على تهيئة الوضع الذي ستتم فيه عملية التوطين فكانت الأرض المسألة الأولى التي مسها وهددها الاستيطان الفرنسي وعملت على إخضاع السكان الأصليين الثائرين والاستيلاء على أراضيهم بالقوة ومن بين التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على الأراضي قرار 21 سبتمبر 1830 الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك وتحويلها إلى أرض للمعمرين الأوائل[2].

وهكذا تنكرت فرنسا للوعود التي وعدت بها السكان في بيان دوبرمون الذي وعدهم بعدم التعرض لأملاكهم ومقدساتهم، ولقد بدأ بالاستيلاء على أملاك البايلك التي كانت تمثل أملاك الدولة صاحبة السيادة على البلاد قبل الاحتلال[3].

وبسبب المقاومة الشعبية والحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد وكذلك جهل المستوطنين الأوروبيين بطبيعة البلاد وأصلها لم يكن من السهل عليهم خوض غمار التوسع والاستيطان وحاولوا الاستعانة ببعض الشخصيات الأصلية لكنهم فشلوا في ذلك[4].

كما فشلت عدت سياسات انتهجها الفرنسيون مثل مشروع كلوزيل الذي كان أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار بالجزائر، لكنه قرر أن ينتهج سياسة الاستيلاء

(1) الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، المرجع السابق، ص189.

(2) حياة فنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين، مجلة الحوار المتوسطي، ع3-4، جامعة سيدي بلعباس، د ت، ص150.

(3) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المرجع السابق، ص68.

(4) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، المرجع السابق، ص07.

على الأراضي الجزائرية الخصبة وتسليمها للمهاجرين الأوروبيين[1]، حيث حول سهل متيجة إلى وطن للمهاجرين وسيطر على الأراضي والمباني بشكل فوضوي بعد أن طرد سكانها، كما أنشأ قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر، وأخذ يوزع الأراضي والحيوانات مجانًا تشجيعًا على الاستقرار ومع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحًا كبيرًا ولغاية 1934 لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين على 28 ألف شخص[2].

وضلت عملية الاستيطان في الجزائر حركة بطيئة لم تحقق أهداف الفرنسيين إلى أن تولى الجنرال بيجو[3] (Bugeau) حاكم عام لإدارة شؤون الجزائر بداية من 1841 وكان يرى أن الاستيطان جزءًا لا يتجزء من العمل العسكري الذي يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للإستيلاء على المزيد من الأراضي الصالحة لزراعة أي إتباع سياسة الاحتلال الكلي[4].

وقد أصدر بيجو في 12 أفريل 1841م قرارًا ينص على أنّ كل فرنسي يملك من 1200 إلى 1500 من الفرنكات يمكنه الحصول من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين 4 إلى 12 هكتار وقد صدرت سنة 1844م لائحتها الغاية منها القضاء على المضاربات وتوسيع مساحات الأرض المسلمة إلى المعمرين[5].

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص103.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 8، 9.

(3) الجنيرال بيجو Bugeau اسمه الكامل روبير بيجو وهو الحاكم العام في الجزائر وماريشال فرنسا ولد في 15 أكتوبر 1781م في ليموش تنازل عن منصبه لدوق دومال في 11 سبتمبر 1847 ومات في 10 جوان 1840، ينظر: عبد الرحمان تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، تر علي أعزازي، مركز دراسة حماد الليبيين منذ الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982، ص52.

(4) الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، ص194.

(5) أندري برليان، المرجع السابق، ص333.

واشتدت في هذه الفترة عملية الهجرة الأولية وزاد معها عدد المراكز الاستيطانية وبلغ سنة 1844، 28 مركزًا بالمتيجة والساحل وقامت قوات السلطات الفرنسية بمصادر أراضي القبائل التي تقوم بمقاومة قوات الاحتلال أو تقوم بتموين الجيش الشعبي الوطني[1].

وفي 10 أفريل 1847 أصدر بيجو قانون يسمح بإقتطاع نسبة 01,5% من أراضي الأهالي وتوزيعها على المعمرين الجدد، ومرسوم آخر صادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848م الذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين، والبيان العام الصادر عن الإدارة الاستعمارية المركزية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848 يدعوا كل المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن المختلفة الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12,000 مهاجرًا إلى الجزائر أن يسجلوا أنفسهم على المستوى مقر بلدياتهم، وقد وصل عدد المسجلين 100,000 راغب في الهجرة إلى الجزائر.

واللجنة الخاصة المكونة من النواب وبعض الموظفين التي تأسست في 24 سبتمبر 1848 هدفها دراسة ميزانية عملية الاستيطان التي استفادة من مبلغ 50 مليون فرنكًا فرنسيا[2].

وكانت سلطات الجيش الفرنسي تستخدم هؤلاء الأوربيين في اليد العاملة لأنها لم تجد في الجزائر من يقبل العمل عندها وهي في حرب مع الشعب، وعندما رجع بيجو من الجزائر خلف وراءه 109400 مستوطنا أوربيًا بينهم 1500 شخصًا في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم[3].

كما طالبوا أن يؤخذ رأيهم في السياسة والمالية التي تخص الجزائر، وذلك إثر عقد مؤتمرهم عام 1844، وفي 4 نوفمبر من نفس السنة أعلن دستور الجمهورية الثانية

(1) سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص272.

(2) بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية وإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة للوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (دس ن)، ص233.

(3) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص10.

(1848-1852) في فرنسا المادة 109 منه بأن الجزائر تعتبر أرض فرنسية، وبقيت الهجرة متواصلة في عهد الإمبراطورية الثانية بحيث وصل عدد الأوروبيين إلى 200 ألف معمل سنة 1866م[1].

وقد ترتب عن هذا الزحف الأوروبي على الجزائر استعمار مدني بجانب الاستعمال العسكري ونتج عنه تطبيق سياسة إدارية متميزة في الجزائر، بأن أحدثت السلطة الفرنسية ثلاث أجهزة إدارية هي الأول عسكري والثاني مدني والثالث مزدوج، وهكذا دخلت علاقة الجزائريين برجال الاستيطان مرحلة جديدة تمثلت في المصادرة الأوروبية والمقاومة الجزائرية لها[2].

2. سياسة التنصير:

لقد كان البعد الديني واضح المعالم في الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر سنة 1830م فخلال التجهيز للحملة كان الكثير من المسؤولين الفرنسيين يأملون في أن يكون الانتصار العسكري متبوعا بإعادة الجزائر مرة أخرى إلى الحضيرة المسيحية[3].

وبعد أن سقطت مدينة الجزائر أمر الجنرال دي بومون بتحويل المساجد إلى كنائس وإلغاء شرعية الأعياد الدينية وإفساح المجال للمبشرين لإرجاع الشعب الجزائري إلى الدين المسيحي، ولم يتمكن المبشرين من تنصير أبناء الجزائر خلال السنوات الأولى من المقاومة الشعبية الوطنية[4].

وإلى سنة 1838م كان العسكريون هم الذين يقومون بالشؤون الدينية وكان نشاطهم منحصرًا في تربية المستوطنين الجدد في الجزائر وهدايتهم روحيًا، ومع ذلك فإنهم منذ

(1) الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، المرجع السابق، ص ص199، 200.

(2) عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1945م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص46.

(3) الغالي غربي، المرجع السابق، ص262.

(4) سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص ص290، 291.

1830 قام العسكريون بتحويل المساجد إلى كنائس مسيحية ومستشفيات وملاجئ[1]، مثل مسجد كتشاوة بالعاصمة الذي حول إلى كتدرائية للديانة المسيحية وغيرها من المساجد الأخرى التي كان لها نفس المصير مثل جامع صالح باي بقسنطينة الذي حول هو الآخر سنة 1837م إلى كتدرائية وقد اشتهرت هذه الأعمال الغير مرضية اتجاه بيوت الله[2]، في عدة مدن طوال سنوات الاحتلال مثل معسكر، تلمسان، مستغانم وغيرها وتم تحويل مسجد قرقيطة بوهران إلى كنيسة في شهر ديسمبر 18467م ، وسعت السلطات إلى إدخال الأسس الدينية وتشجيع الكاثوليكية على أساي التحضر[3].

وقد حاول الفرنسيون القضاء على الدين الإسلامي حتى تنعدم عوامل السخط السياسي لأن الفرنسيين يعتقدون أنّ القرآن هو سبب السخط الشعبي عليهم وقد أكدّ أحد النواب الفرنسيين في البرلمان أنّ رد القرآن هو الذي يجرص المسلمين على أذية الفرنسيين[4].

كما كانت مساعي الاستعمار الفرنسي القضاء على الشخصية الجزائرية، ومحو مقاومتها وتعاليمها الروحية والمعنوية[5].

وقد تم تأسيس أول أسقفية في الجزائر يوم 8 أوت 1838م وعين "ديبيش"[6] أول أسقف لها[7]، وقد كان متحمسًا بشكل كبير للمسحية وله طموح أكبر في العمل على إحياء

(1) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص108.

(2) طويل حياة، التنصير في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962م، مجلة القرطاس، العدد الخامس، الجزائر، 2007، ص315.

(3) سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 294، 297.

(4) محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر وللتوزيع، الجزائر، 2007، ص40.

(5) سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص296.

(6) تواصل نشاط ديبيش التبشيري إلى غاية 1846م اشتهر بمحاولاته لتنصير البربر والمرضى كان من أبرز رجال الدين المتعصبين للمسيحية ضد الإسلام في الجزائر، ينظر: فتح الدين بن أزوار، السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1945م، مجلة البحوث التاريخية، مج5، ع2، الجزائر، 2021، ص282.

(7) خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1870م، دحلب للنشر، الجزائر، 1992م، ص50-53.

الكنيسة الإفريقية ولتنصير سكان الجزائر وتجسيدا لفكرته هذه تبرع بـ 20 فرنك فرنسي أسبوعيًا لكل جزائري يحضر ليسمع التلاوة الدينية بالكنيسة و50 فرنكًا لكل من يقبل التعميد ولقد اضطر الأسقف دبوش إلى الاستقالة من منصبه سنة 1845م نتيجة للديون التي تراكمت عليه[1]، وخلفه بعد ذلك الأسقف لوريس أنطون بافي (bavy0) الذي حل بالجزائر يوم 10 جويلية 1846م وعمل على مواصلة مشروع أسلافه في التنصير ودعم الكنيسة[2]، ومن أهم انجازاته تحويل جامع تلمسان إلى كنيسة وكذلك جامع سوق الغزل الذي لقي نفس المصير على يده وافتتاحه حصن سانتا كروز بوهران سنة 1850 وإنشائه معبدًا جديدًا أسماه سيدة الخلاص[3].

كما أشرف على تأسيس الأسقفية في الجزائر ووهران وقسنطينة في مستوطنة أسقفية فرنسا، ووقعت في عهده العديد من المحاولات التنصيرية في أماكن عدة منها الجزائر العاصمة وقسنطينة والقبائل والأغواط وغيرها مركزا على المناطق الداخلية[4]، خلفه بعد ذلك الأسقف لافيجري Lavigre الذي أصب في ما بعد كاردينالا والذي سير شؤون الديانة المسيحية في الجزائر وبكل حزم واصل نشاطه إلى غاية 1892م[5].

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 277، 278.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص115.

(3) خديجة بقطاش، المرجع السابق، 61.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص115.

(5) الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 278.

الفصل الثالث:

مرحلة الحكم المدني 1870 – 1900م

المبحث الأول: التوسع في الوسط (المقاومة ضد الحكم المدني)

1. انطلاق الثورة
2. نتائج المقاومة

المبحث الثاني: التوسع في الجنوب

المبحث الثالث: أهم السياسات المطبقة في مرحلة الحكم المدني

1. السياسة الاقتصادية
2. السياسة المالية
3. السياسة الدينية

المبحث الأول: التوسع في الوسط (المقاومة ضد الحكم المدني)

بمجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870، وما شهدته السياسة الاستعمارية من تطور في أساليب القمع والاستغلال وتشجيع الاستيطان ونزع الملكية، لم يقف الجزائري مكتوف الأيدي، بل أخذ يتحين الفرص للثأر لكرامته وتأكيد رفضه للوجود الفرنسي، مغتنما فرصة الهزيمة الفرنسية أمام الألمان واهتزاز قواتها وأخذ يستجمع قواه ليواجه سيطرة الكولون واليهود الذين اشتدت شوكتهم بعد أن تم تجنيسهم فكانت ردة فعله عسكرية تمثلت في المقاومات الشعبية[1] ومن أبرزها المقراني 1871م[2].

تعتبر ثورة المقراني والشيخ الحداد[3] الشعبية سنة 1871 أعنف ثورة وأكثرها اتساعا وشمولية وتأثيرا بعد مقاومة الأمير عبد القادر، وقد شارك فيها العديد من السكان من الوسط والشرق، وقد تعددت أسباب القيام بالمقاومة نذكر منها[4]:

- تقليص نفوذ وصلاحيات عائلة المقراني حيث انتزعت منه صلاحيات اقتراح الشيوخ والقياد، وتم إنزاله من رتبة الخليفة إلى رتبة الباشاغا، وأصبح لا يستشار في العديد من القضايا الفاعلة عكس من هم دونه منزلة[5].
- على إثر المجاعة التي عرفتها المنطقة بين سنتي 1867-1868 حيث أكل الناس العشب واقتاتوا على الجيفة وماتوا جوعًا في القرى والطرقات، فقدم المقراني لهم

(1) حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1885م، دار الهدى، الجزائر، (د ت)، ص115.

(2) ولد محمد المقراني ما بين 1810-1820م، بمنطقة مجانة ولاية برج بوعريريج من أسرة كبيرة ذات مكانة سياسية بارزة، كان والده محمد المقراني خليفة على منطقة مجانة وفي سنة 1853 توفي والده وعينت السلطات الفرنسية ابنه محمد المقراني باشاغا على مجانة، ينظر بشير بلاح، المرجع السابق، ص341.

(3) اسمه الكامل هو محمد أمزيان بن علي الحداد، انتقلت أسرته من بني منصور واستقرت في إيفيل إيمولة ومنها إلى بلدة صدوق، وفيها امتهن جده حرفة الحدادة، لذلك أطلقت تسميت الحداد على الأسرة، ينظر: المرجع نفسه، ص202.

(4) كمال بيرم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة. 2010-2011، ص49.

(5) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص398.

مساعدات مادية ومعنوية لصالح المتضررين منهم، من ماله الخاص ومن القروض التي تلقاها من البنك الفرنسي بالجزائر، ومن اليهودي مسرين، فتعهدت السلطات الفرنسية بتسديدها عنه، لكنه في الأخير فوجئ بمبلغ مليونين فرنك الأمر الذي دفعه إلى بيع الكثير من ممتلكاته ورهن البعض منها للتخلص من هذه المشكلة[1].

- سياسة فرق تسد التي تبنتها فرنسا مع العائلة، وذلك بضرب العديد من العناصر الجزائرية الفاعلة ببعضها، ونشر الأحقاد والضغائن، فمثلا قامت بإسناد مناصب إدارية عليا لابن علي الشريف، رفض المقراني هذا الاحتقار المتوالي للعائلة، كما أنه لم يسلم من هذه السياسة حتى البسطاء من الفلاحين والعاملين لدى الفرنسيين فمثلا نجدها لم تساوي بين هؤلاء والعاملين لديها من الأوروبيين في عدد ساعات العمل وفي الأجور وتاريخ دفعها كحضيرة العمل في جبال البيبان[2].
- إصدار فرنسا لقوانين إدارية واقتصادية صارمة في حق الشعب الجزائري، كقانون كريميو 1870م، حيث منح كريميو[3] (Crémio) صلاحيات واسعة لليهود المتجنسين بالفرنسية للمساهمة في المشروع الاستعماري، الأمر الذي دفع المقراني إلى القول" إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي، ولكن لا أطيع أبدا أحدا من غير الجنود، ولا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود"[4].

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص295.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص244.

(3) أدولف كريميو وهو إسحاق موشي كريميو (1792–1880)، محامي وسياسي فرنسي يهودي انتخب نائبا عاما 1848 آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، كما تولى وزارة العدل مرتين أولهما 1848 والثانية في حكومة الدفاع الوطني الفرنسي، ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص292.

(4) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق، ص245.

– دور الكنيسة في تنصير الأطفال اليتامى من أبناء الشعب الجزائري على إثر مجاعة 1866، فالكاردينال لافيجري[1] (Lavigerie) لم يراعي حرمة هؤلاء المساكين فقدم لهم رغيف الخبز مقابل الصليب، فحز ذلك في نفس المقراني والكثير من الوطنيين[2].

1. انطلاق الثورة:

لم تكن للمقراني أي إستراتيجية عسكرية، ففي 14 مارس 1871م اجتمع المقراني بكل أبناء عمومته بإقليم مجانة معلنا أن الوقت قد حان لمقاومة حكومة اليهود[3].

ولكي يقطع المقراني كل صلاته بالسلطات الفرنسية، قام بقطع الخط الهاتفي الذي كان يربط مجانة ببرج بوعريريج وهذا في اجتماع قرر أن يكون الإعلان في الهجوم بعد يومين، أي في 16 مارس 1871م وأن يزحف هو بنفسه على مدينة البرج، في حين يتجه أخوه للعمل في سور الغزلان[4].

وفي صباح يوم 16 مارس 1871م، سار المقراني بقواته إلى مدينة البرج فانضم الجزائريون العاملون ضمن الحرس الفرنسي، فبلغ عدد قواته ستة آلاف رجل، استعرضهم بعين السريجة، وكانوا بأزياء مختلفة وأسلحة متنوعة وكان من ضمنهم قوم الحضنة الغربية وأولاد إبراهيم بزعامة مقدميهم وبذلك فرض المقراني الحصار على المدينة وسط زغاريد النساء وبدأت الاشتباكات الأولى بالنيران حوالي التاسعة صباحًا، ولكن القتال الحقيقي لم يبدأ إلا حوالي منتصف النهار واستمر حتى غروب الشمس[5].

---

(1) ولد شارل أنطوان مارسيل لافيجري في 31 أكتوبر 1825م بمدينة وير (huire) قرب بايون (bayoune)، ينظر: سعدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867–1892)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص31.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830–1945)، تر: محمد المعرابي الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008، ص210.

(3) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص408.

(4) بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، (د ط)، دار النفائس، بيروت، 2010، ص131.

(5) المرجع نفسه، ص132.

وفي المساء أخذ اليهود الذين كلفوا بالحراسة يفرون داخل القلعة بعيدا عن الأسوار ووجهت السلطات الاستعمارية الفرنسية داخل المدينة عدة رسائل إلى الجهات مختلفة وخاصة سطيف من أجل طلب الاستنجاد.

وبعد أربعة أيام من الحصار بدأ الثوار يحاولون تلغيم جدران مدينة البرج، ذلك من أجل إيجاد فجوة للدخول إليها لكن الأوروبيين أحبطوا تلك المحاولات وذلك تمديدا للوقت حتى تصلهم طليعتها قائد عين تاغروط محمد بن عبد السلام المقراني[1]، الذي كان أول من وصل إلى البرج صباح 26 مارس 1871، الذي وصل مع الضابطان الفرنسيان[2]، وفور عودة المقراني إلى شمال شرق مجانة شرع في توسيع اتصالاته، وأرسل عددا من المبعوثين إلى جهات مختلفة من ولايتي قسنطينة والجزائر، واقترح عليهم الاتحاد معا وتأسيس جبهة قوية يقاومون بها النظام المدني ويحصون سلطتهم، فنظم المقراني شبكة من الاستخبارات تزوده بالأخبار الكافية عن الأوضاع، فقد كان في رسائله يركز على نقطتين أولا الجهاد في سبيل الله، والثانية أسفه على خدمة الاستعمار.

إن معظم جهود المقراني في استمالة رؤساء القبائل قد ضاعت، إذ رفض الكثير منهم الاستجابة لدعوته، فأولاد بن قانة بالصحراء الشرقية أعلنوا معارضتهم له في رسالة وجهوها إلى الحاكم العام الفرنسي بقسنطينة[3]، على الرغم من فشل المقراني في استمالة العائلات الأرستقراطية، إلا أنه نجح في استمالة الحداد إليه بأتباعه وهذا بالنسبة إليه مكسبا عوضه كل ما فقده في الآخرين[4].

(1) ينحدر من فرع عبد السلام، الذين ينحدرون بدورهم من الشيخ بوزيد من فرع ولاد الحاج الذي ينحدر منه الباشاغا، فعندما توفي بوزيد عام 1734، خلف أربعة أولاد منهم عبد السلام، ينظر: يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، (د ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص107.

(2) المرجع نفسه، ص208.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص134.

(4) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، ص217.

وفي يوم 8 أفريل 1871م انضم إلى المقراني الشيخ الحداد ودارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية وقوات الثوار يوم 12 أفريل 1871م، وفي معركة أخرى يوم 5 ماي 1871م واجهت قوات الشيخ المقراني قوات الكولونيل "ترمولي" الذي كان يحكم سور الغزلان وعندما خف الاقتتال اغتنم المقراني الفرصة لآداء صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان يؤدي فريضة الصلاة فاجأه جنود الزواف("zouave")[1] وقد كانوا يترصدونه فألقوا عليه النار فأصاب الرصاص جبهته فسقط شهيدا، كما سقط معه ثلاثة من رفاقه[2]، وهكذا اختفى المقراني من ميدان الجهاد بعد واحد وخمسين يوما من بداية ثورته، وعجز في احتلال البويرة وغيرها لكن في مقابل ذلك حقق نجاحا في توحيد جبهة أبناء عمومه ضد المستعمر، ودعم كذلك قوته بتعاونه مع الحداد[3]، وانتشرت المقاومة بعد اعلان هذا الأخير الجهاد يوم 8 أفريل 1871م وقد اندفع إلى الجهاد من أتباع الرحمانين أكثر من 120 ألف مجاهد ينتمون إلى مائتين وخمسين قبيلة[4].

2. نتائج المقاومة:

- بعد سنة من المعارك الطاحنة والاغتيالات والدمار استطاع الجيش الفرنسي إخماد المقاومة، وقام بإصدار أحكام تعسفية ضد الثوار بهدف الانتقام أبرزها مصادرة ممتلكاتها والزج بهم في السجون، ومنهم 500 نفو إلى كاليدونيا الجديدة[5].
- مصادرة العقارات المنقولة والغير منقولة حيث طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية بأرض الجزائر قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأهالي الإجرامي فطبق ما يسمى الحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين فتم حجز أراضي العرش على 315

(1) هي قوات جندتها فرنسا من بين اهالي وتعود تسميتها إلى اسم القبائل الأولى التي تم منها التجنيد (زواوة)، ينظر: الصديق تاوين، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، (د ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص67

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، 147.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص143.

(4) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 و20، المرجع السابق، ص258.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص299.

قبيلة[1]، جاء قرار السيد لاكسيس لامبير (lexis lambert) لحجز ممتلكات المقراني والقبائل المساعدة له وتشكلت لجنة ترأسها السيد ماريا Marion رئيس فرقة المحكمة[2].

- فرض غرامات وتعويضات باهضة على السكان المتهمين بالاشتراك في الثورة ودعمها، وعددهم حوالي 800,000 نسمة، بلغت 36582298 فرنكًا فرنسيًا، لم يتمكن الجزائريون من تسددها، ومصادرة 2639600 هكتار من أملاك القبائل الثائرة وتسليم بعضها إلى المهاجرين من الألزاس واللورين[3].

المبحث الثاني: التوسع في الجنوب:

عزم الفرنسيون على التوسع إلى أعماق الصحراء خاصة بعد احداث ثورة سكان واحة الزعاطشة بمنطقة بسكرة عام 1849م، وحركة الشريف محمد بن عبد الله بالأغواط، وورقلة وتقرت،وثورة اولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني واشتد هذا الاهتمام أكثر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر من اجل ربط مستعمراتهم بعضها البعض في الشمال والغرب والوسط[4].

وبعد إعلان الجمهورية الفرنسية عام 1870م انتقلت الجزائر من السلطة العسكرية إلى السلطة المدنية غير أن هذا الانتقال لم يأتي بجديد بالنسبة لسكان الجزائريين وهذه التنظيمات الجديدة منحت الأوروبيين المقيمين في الجزائر كامل الحقوق[5].

وقد تبلورت السياسة الفرنسية اتجاه الجنوب حتى سنة 1870م في اتجاهين رئيسيين يكملان بعضهما البعض، الاتجاه الأول يتمثل في مد منطقة الاحتلال نحو الجنوب للسيطرة على المدن الواقعة شمال الصحراء، والاتجاه الثاني هو التغلغل انطلاقا من هذه المواقع

(1) الصادق دهاش، نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها، المركز الجامعي المدية، 14، ص22.

(2) كوثر هاشمي، المقاومة الشعبية في الجزائر 1830-1871، مقاومة المقراني، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، ع2، 2023، ص242، 253.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص299.

(4) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 320.

(5) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، المرجع السابق، ص 71.

الشمالية نحو الجنوب ليس عن طريق الحملات العسكرية الباهظة التكاليف وإنما بواسطة العمل السياسي والضغط الاقتصادي المتمثل في عرقلة التكامل الناتج بين جزئي البلاد لإجبار سكان الجنوب على الاستسلام وقبول السيطرة الفرنسية[1].

وقد أدركت فرنسا أن احتلال الجنوب الجزائري هو ضمان الاحتلال الكامل للبلاد لان الثورات الشعبية في الجزائر كانت تجد في الجنوب والواحات معقلا يفر إليه المجاهدون، لذلك قررت الحكومة الفرنسية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن تقوم بإجراءات وعمليات توسعية سريعة وشديدة لتضيق على الجنوب الجزائري وخاصة الغربي منه[2].

وقد عرفت هذه العمليات تطورا كبيرا خاصة بعد التعرف على مسالك الصحراء وطرقها التجارية وعلى جميع خصائصها، لتأتي بعدها المرحلة الثانية وهي التوسع من خلال شق الطرقات وفتح المعابر ومد السكك الحديدية وإنشاء مراكز عسكرية تأمن تواجدهم في مختلف مناطق الصحراء وكذلك الاستثمار في مختلف الزراعات الصحراوية التي تفتقر لها فرنسا ودول أوروبا[3]، ولتحقيق ذلك بعثت الدوائر الحكومية الفرنسية والغرف التجارية مجموعة من المستكشفين إلى مناطق مختلفة من الصحراء شرقا وغربا ومن أبرزهم في هذه الفترة "أدولف دوبونشال" (Adolphe deponchal) الذي طلف سنة 1880م بقيادة بعث غلى الجنوب الجزائري لدراسة مسألة مد خطوط السكة الحديدية غير أنه لم يتجاوز الأغواط ولم يتوغل في اعماق الصحراء، وقد أصدر كتابا ضمنه تقريرا حول خطوط التواصل بين الجزائر وبلدان السودان.

كما كلف "شوازي" (Shawazi) بدراسة إمكانية مد خط السكة الحديدية عبر الجهة الشرقية للصحراء الجزائرية وطلب منه المقارنة بين طريقين مقترحين هما طريق الأغواط إلى

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، ص 140.

(2) إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881– 1912م)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996، ص 76، 77.

(3) أحمد مريوش، التوسع الاستعماري إلى الجنوب وردود سكان الهقار 1916م، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع11، 2015، ص 118.

المنيعة وطريق بسكرة إلى ورقلة، وقد اكتشف منفذا بين العروق بعرض 1500 متر يسمح بإمكانية تمرير خط السكة الحديدية واكد من خلال رحلته أن فرنسا باستطاعتها التحكم في تجارة مناطق وادي ميزاب[1] وسوف والزيبان.

إلى جانب هذه الرحلة هناك رحلة "ريتشارد" (Richard)[2] سنة 1879م ورحلة "فلاتر" (Filters) في 1880م الذي كلفته المؤسسة الجغرافية بدراسة الممرات الخاصة في جنوب ورقلة وفحصها[3]، ولما وصلت البعثة إلى ورقلة جمعت الحرس الضروري لمرافقتها من الاهالي ومعظمهم من الشعابنة المعروفة بعدائهم للتوارق وسارت البعثة في طريقها إلى اتجاه "غات"، أين توجد زاوية سيدي موسى وحاول فلاتر وجماعته الاتصال بقائد التوارق المدعو "كال آهيتا غل آق محمد"، غير أن محاولة البعثة باءت بالفشل ورجعت الحملة من حيث أتت بخيبة أمل[4].

غير أن فلتير Filtres بسبب تعرض بعثته الأولى للنقد من مجلس النواب دفعه للتعجيل برحلته الثانية للدراسة والمسح، وكان الثوار قد نصبو له كمين في "بئر الغرامة" الذي شارك فيه عدد من فرسان الهقار وانتهى بمقتله و36 من رفاقه وقائد الفرقة العسكرية وكان عدد القتلى الإجمالي 51 من بين 78 عسكري ووقع الباقي في الأسر[5].

(1) عبد القادر مرجاني، السياسة الفرنسية ودور المستكشف في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019– 2020، ص 47.

(2) فلاتر: ولد بباريس في 16 سبتمبر 1832م، بعث كضابط عسكري بقسنطينة في 1 جانفي 1856م وشغل منصب الحاكم العسكري لمنطقة الأغواط سنة 1876م، قام خلالها ببعض الجولات في الصحراء ثم عين مقدم "كولونال" في 3 ماي 1876، ينظر: عبد القادر مرجاني، المرجع نفسه، ص 47.

(3) إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 423.

(4) أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 125.

(5) داود شريفي، التوسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015– 2016، ص 34.

وكان مقتل فلاتر Filtres ورجاله من طرف التوارق[1] البداية الجيدة للتوسع في أعماق الصحراء حيث مهد مقتله لسلسلة من الاغتيالات للأوروبيين في الصحراء ومنهم الرهبان الثلاثة ريتشارد (Richard)، وبوبلار(Pouplatil)، وموراMorat)( )، عام 1889م وغيرهم من الضباط، ولهذا السبب اهتم الفرنسيين بإنشاء مراكز عسكرية أمامية في أعماق الصحراء عامي 1893– 1894م لمواجهة هذه الأخطار وتنظيم عمليات الغزو والتوسع[2].

وقد أنشأت السلطة الفرنسية عدة مراكز عسكرية بين ورقلة والمنيعة غير ان اتفاقياتها مع بني ميزاب ظلت تعيق تحركاتهم العسكرية المشبوهة وعندما أدركت بعدم جدواها معهم قامت بالزحف على بني ميزاب في 1881م وهو ما فتح الباب لمواجهات دامية معهم، ولكن الغلبة كانت للعدو الفرنسي الذي تمكن في سنة 1891م من اقتحام المنيعة وتأسيس مركز عسكري دائم بها، ومنها قررت احتلال عين صالح وواحات توات[3].

وفي 31 أوت 1898 وصل إلى الجزائر الوالي العام الجديد لافريار (Laffriere) واظهر منذ البداية اهتماما متزايدا لعملية التوسع نحو الجنوب ومنطقة قوات وعمل على إزالة كل العراقيل لإتمام هذا المشروع، ولقد فتحت بعثته العلمية إلى عين صالح آفاقا واسعة لتوسع نحو الجنوب وقد انطلقت هذه البعثة في خريف 1899م واخذت طابع علمي لكنها تحولت في الاخير إلى حملة عسكرية شرسة[4].

وكان الكثير من رواد البعثات العلمية الاستكشافية يستغلون نفوذهم المادي والمعنوي والسياسي ويستخدمون الجزائريين ليكونوا لهم اداة ومساعدين لتحقيق أغراضهم.

---

(1) التوارق: مصطلح يطلق على قبائل البربر للصحراء الكبرى سمو بذلك الاسم لأنهم تركوا طريقة الهدية أو التوارق نسبة إلى طرقهم في الصحراء وتوغلهم فيها، ينظر: محمد سعد قشاط، غرب الصحراء الكبرى، ط2، دار العربية، لبنان، 2008، ص 84.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر والعشرين، ص 321– 325.

(3) أعميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844– 1916م، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 47.

(4) إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881– 1912م، المرجع السابق، ص 108.

وقد وصلت البعثة لعين صالح في ديسمبر من نفس السنة وتفطن الأهالي لمكيدة البعثة واستعدوا للمقاومة، وقد هاجم الحاج المهدي با جودا[1] البعثة على رأس قوة قدرت بحوالي 1300 مجاهد، وكانت المعركة غير متكافئة خاصة في العدة التي كانت لصالح فرنسا واستشهد با جودا وفشلت المقاومة ووضعت عين صالح وما جاورها من واحات تحت الاحتلال الفرنسي[2].

وإذا كانت فرنسا قد حققت إنجازا عظيما بهذا الفوز فإنها واصلت زحفها نحو الجنوب واصدر الوالي العام تعليمات إلى الرائد بومتارتن (Baumgatter) باحتلال "عين غار" وتمكن في 24 جانفي من الوصول إليها وطلب من السكان الخضوع له، إلا أنه واجه مقاومة شرسة لكنه تمكن من احتلالها نهائيا يوم 5 أفريل 1900م بقوة عسكرية قدرت بـ 75 ضابط و1775 رجلا[3].

وبالتالي فهذه الرحلات الاستكشافية إلى الجنوب كانت في ظاهرها ذات طابع استكشافي تجاري علمي ولكنها في باطنها كانت للتجسس والتوسع حيث زودت السلطات الاستعمارية بالمعلومات اللازمة وسهلت لهم التحرك في الصحراء وبسط نفوذها على كامل أرجاءها[4].

ولقد استعملت فرنسا النزاعات بين القبائل لكي ينحاز لها السكان وتكون طرف حاكم في ذلك من خلال احتلالها لبعض الأقاليم الصحراوية وانتهاجها سياسة الخصم والحكم،

(1) الحاج المهدي با جودا: رئيس قبيلة باجودة ومقدم الزاوية السنوسية بعين صالح ينتمي إلى الأسرة السنوسية بنواحي مستغانم والتي تنحدر من أصول عربية قاد الحركة الإسلامية وقاوم التوسع بالصحراء. ينظر: إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837– 1934م، المرجع السابق، ص 129.

(2) أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 129.

(3) عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص 49– 50.

(4) عبد القادر مرجاني، المرجع السابق، ص 57.

وتمكنت من وضع مخالبها على هذه الأقاليم توازنا مع الخطط العسكرية والمشاريع الاقتصادية للاستعمار في شتى الميادين[1].

المبحث الثالث: أهم السياسات المطبقة في مرحلة الحكم المدني:

1. السياسة الاقتصادية:

تميزت الأوضاع في الجزائر خلال فترة الحكم المدني بالعصيان والتمرد، وفي المقابل واجهتها السلطات الاستعمارية بالقوة والعنف، وتمثل ذلك خاصة في مصادراتها للأراضي الجزائرية، فقد نشطت حركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر ابتداء من عامي 1870 و1871م نشاطا واسعا، إذ انها بعد حرب عام 1870م الفرنسية البروسية رحلت فرنسا سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر وكانت قد وعدتهم بالأراضي، وكان أغلبهم من العمال والتجار والصناع[2]، فقد كانت تأمل من ذلك تحقيق إعمار ريفي[3] وبمجرد وصول سكان الألزاس واللورين تمنح للفرد قطعة أرض للبناء في القرية التي تحدد له وقطعة اخرى للحرث فالأولى تكون واسعة حيث تكفي لبناء منزل وإقامة اسطبلات، اما الثانية فتكون أوسع حسب عدد الافراد في العائلة، ومن جانب آخر تضمن الإدارة الاستعمارية إعانته بثيران الحرث، وآلات زراعية، وبذور وأسمدة، وبمجرد استقراره يسلم له عقد ملكية مؤقت، ومع قيامه بالواجبات المنصوص عليها في العقد المؤقت بمقتضى محضر إعتراف بتحول العقد من المؤقت إلى النهائي وتصبح الملكية ثابتة، وقد بلغ عدد الاوروبيين في الجزائر أواخر القرن 19 حوالي ربع الشعب الجزائري[4].

(1) دحماني تواتي وآخرون، دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956- 1962، دار الشروق، الجزائر، 2008، ص 08.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 31.

(3) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 86.

(4) نورة بلاوي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870 إلى 1914م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016- 2017، ص 28.

ومن عام 1871م إلى عام 1882م تم التنازل مجانا للاستيطان عن 347286 هكتار من الأرض قيمتها 43 مليون فرنك فرنسي وأنشئت الإدارة 198 قرية استيطانية يسكنها في عام 1882م ثلاثون ألف نسمة لكن بشرط الإقامة الجبرية حرف بسهولة وراح الكثير من المتنازل لهم يعهدون باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين كما أن كثيرين قد باعوا أراضيهم من جديد ومنذ عام 1882م كانت 2331 عائلة تخلت عن أراضيها[1].

فتعد سنة 1870م و1871م سنتان حاسمتين في السطو على أراضي الجزائريين فبقيام جمهورية الثالثة التي أطلقت أيدي المستوطنين في البلاد بعد أن كانت محدودة نسبيا خلال النظام الإمبراطوري خوفا من ثورة الجزائريين وهزيمة فرنسا أمام بروسيا وما كسبه الألزاس واللورين من أراضي بالإضافة إلى ذلك فشل ثورة المقراني، وما تلاها من مصادرات وتأميمات واسعة حيث أتاح ذلك الفشل فرصة ثمينة للمستوطنين لتحقيق أطماعهم التوسعية من خلال الدعوة إلى طرد الجزائريين بلا رحمة من أراضيهم وتسليمها للعنصر الاوروبي[2].

إلى جانب الاستيطان الرسمي نشطت حركة الاستيطان الحر بفضل العديد من القوانين والتشريعات العقارية اهمها قانون وارني (warnier)[3] وغيره من القوانين[4].

أ. قانون فارني 26 جويلية 1873:

(1) شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 86.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 247.

(3) فارني أوغست إيبرت (Augyst hurburt warnier) (1810– 1875م) هو طبيب وسياسي، سان سيموني (فرنسي) نائب عن الجزائر (1871– 1875) تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بليل (1830) في 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من داء الكوليرا، كما نشر مقالات في جرائد "L'Algérie" "L'Afrique" "L'Atlas"، انضم 1863 إلى جول فيري، عارض بشدة مشروع المملكة العربية، كان عضو في لجنة مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين وفي لجنة الملكية العقارية، وكما ترك بصمة في قانون 1873م الذي حمل اسمه. ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م، ج2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 506.

(4) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 32.

تزامن سقوط الإمبراطورية بوقف تطبيق السينا توس كونسليت 1863م يوم 19 ديسمبر 1870، بسبب النتائج السلبية فحاول المشروع الاستعماري في تلك الفترة أن يقترح عدة مشاريع لقانون عقاري جديد فلذا ظهر هذا القانون[1].

وكان قانون فارني ضمن المراسيم الاستيطانية، وكان من الناحية الشكلية خادعا يوضح عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغييرا في السياسة الفرنسية خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية[2].

والمعروف بقانون فارني بقانون المعمرين والمستوطنين، وذلك بناء على تقرير قدمه وارني يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هنالك ملاك الأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غير[3].

ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي[4] 22 أفريل 1863م بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريقه يوقع الفلاحون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين عن ذلك وكان أجيرون قد رأى في تاريخ هذا القانون أنه يعود إلى سنة 1871م حيث أجريت دراسات إدارية وقدم النائبان جاك وأليكس لومبير (Jacques et Alex lumber)

(1) محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة العصور، العدد 16، جوان – ديسمبر 2010، ص 124.

(2) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 24.

(3) عميراوي احميدة، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 53.

(4) سيناتوس كونسليت: هو قرار مشيخي اعتمدت الغدارة الفرنسية في تطبيقه على نقطتين أساسيتين: أولا تحديد أراضي القبائل وثانيا توزيع هذه الاراضي بين الدواوير، ففي هذا القرار الفصل بين الأراضي فردية كانت أو جماعية وأراضي العرش لينتج عنها إنشاء الملكية الخاصة سوف يتم وضع حد للملكية المشاعة أي ملكية القبائل الجماعية غير القابلة للتقسيم ثم تحديدها بدقة وتثبيتها بسندات غير قابلة لطعن ومن ثمة تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان وصولا في النهاية لتفكيك القبيلة، ينظر: عدة بن داهة، سياسة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 338.

للجمعية الوطنية مشروع إعادة تأمين الملكية في الجزائر، وقد جاء هذا القانون بعد اجتماع قيادات فرنسية عسكرية وسياسية، وكان يهدف إلى غايتين هما: تمكين الجزائريين من استعادة قوتهم الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية، ووضع حد للحالة اللاعدالة التي توجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوروبية.

كما نصت المادة 03 حسب عبد الحميد زوزو أن ملكية الفائض من الأرض سوف تؤول إما للدوار البلدي أو الدولة باعتبارها أملاكا شاغرة لا ملك لها[1].

كما قال محفوظ سماتي أن قانون وارني زاد من الوضع سلبا لأنه لا يعرف بين ملكية المسلمين الجزائريين وملكية الفرنسيين، وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي، كما أنه يزيل الفارق الذي هو أساس بين أرض ملك وأرض عرش.

فأصبحت قسمة ممكنة نظريا لكن في الواقع المستفيد الأصلي لا يستلم ملكية واضحة بل سند ملكية تدر قطعة الأرض التي قد يمكنه المطالبة بها[2].

كما كان هذا القانون يهدف أساسا إلى إنهاب الشيوع وجعل مقاطعة حصص الملك للمشتركين ممكن عن طريق التأويلات المقصودة ظاهرا كانت تعبر "الملكية الجماعية" للأهالي قديمة وتنوي إلغائها وكانت تسمح بأخذ الأراضي "الملك" التي هي في الشيوع بتواطؤ الموثقين والأعوان وتسمح بالتالي على أراضي واسعة[3].

ويقول بوعلام نجادي في هذا القانون أنه تعرض بصفة منتظمة إلى أراضي العرش التي هي ملكية جماعية للقبائل، ولم تصادر بعد، وبذلك فالقانون يسمح بتقسيمها وذلك بذريعة ترقية الملكية الفردية، والتي هي في الواقع لتسهيل نزع ملكيتها.

---

(1) عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1899، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 313.

(2) محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز شعيب، منشورات دحلب، 2007، ص 165.

(3) أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 162.

كما ان هذا القانون يرمي إلى تجزئة الملكيات التي هي تحل محل طائلة الشيوع لتسهيل عملية الاستعمار الحر[1]، كما نص على طرد الأهالي من ممتلكاتهم العقارية دون سبب، وإحلال المهاجرين الجدد مكانهم[2]، وان قانون وارني لم يأتي بالجديد لقد بقي في نفس أفكار قانون السيناتوس كوسنيلث مع طرح فكرة الملكية الفردية الخاصة بالجزائريين[3].

ب. قانون 1887م:

هو قانون مكمل لقانون فارني 1873م تضمن بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون إشتراط الإقامة فيها[4]، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على إتمام عمليات الترسيم والتوزيع بين القبائل التي حددها قانون 1863م المعروف بقانون (سيناتوس كونسيلت)[5]، أي أنه استأنف العمل بالمادة الاولى والثانية من قانون 1863م وهي تحديد أراضي القبائل ثم توزيع هذه القبائل على دواوير[6]، والذي سهل عملية انتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون.

ونص أيضا على عدم السماح بتحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء، وحتى لو توفرت الإمكانيات لدى بعض الجزائريين، ولا يستطيعون شراء أراضي الدومين ولا أراضي الكولون، غير أنه في سنة 1891م أبيح للإسبانيين والأوروبيين شراء تلك الأراضي[7]، فسمح بتوغل الأوروبيين في أراضي العروش واستيلاء الدولة على الأراضي التي تحصل عليه من لجان التحقيق، وتناول هذا القانون الإسراع في تطبيق

(1) بوعلام نجادي، الجلادون 1830– 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 68.

(2) نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007، ص 160.

(3) عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص 362.

(4) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.

(5) عبد الحميد زوزو، الاوراس إبان فترة الاحتلال، المرجع السابق، ص 312.

(6) الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830– 1960م)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983، ص 66.

(7) عدة بن داهة، ج1، المرجع السابق، ص 373– 374.

إجراءات قانون 1863م، وبهذا فقد الفلاحون الأرض الصالحة للمراعي وتربية الماشية وبموجبه قامت الدولة بالاستيلاء على 195.605 هكتار من أراضي الجزائريين، بالإضافة إلى ما ملكته البلدية والمقدرة بـ 59.734 هكتار، وقد طبق هذا القانون على 318 قبيلة يبلغ عدد سكانها 669.589 نسمة وبهذا تحصلت الإدارة على 10% من الارض المستولى عليها[1].

كما تمكنت الإدارة من الاستيلاء ما بين 1887 و1897م على حوالي 957 ألف هكتار مجانا كانت ملكا للأعراش، وسلمت للمهاجرين الاوروبيين اكثر من 120 ألف هكتار ما بين 1891– 1900، وهكذا حلت الملكيات الكبيرة محل الملكيات الصغيرة وتحول أصحابها الشرعيون إلى خماسين وعمال في هذه الأراضي[2]، وبهذا أصبح الفلاحون الجزائريون يعانون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية، كما أرغموا على بيع ما تبقى من ملكياتهم وذلك بسبب الضرائب التي اثقلت كاهلهم، فانخفضت ملكياتهم عام 1883م إلى 8.188.410 هكتار وعام 1903م بلغت 5.791.255 هكتار أي ما نسبته 29% خلال 20 سنة[3] فقد جاء هذا القانون 1887م وازال آخر العقبات التي كانت تعترض طريق الفرنسيين في تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية[4]، فقد جاء هذا القانون بأمر جديد تمثل في رفع القيد عن الاوروبيين لأول مرة منذ صدور قانون 1851م في الحصول على املاك عقارية في أراضي العرش فالمادة السابعة من قانون 1887م مكنت الاوروبيين من إجراء تحقيق جزئي[5].

(1) أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 365.

(2) عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الفرنسية في المجتمع، المرجع السابق، ص 54.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 36.

(4) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.

(5) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871– 1919م)، ج1، دار الرائد للكتاب، تر: مسعود أيكلي، الجزائر، 2007، ص 172.

ج. قانون 1897/02/16م:

وقد أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي اقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873م واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من الاوروبيين والجزائريين على حد سواء.

ولقد كانت المادة 13 من هذا القانون قد جاءت لتحتفظ الإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل سلطات الاستعمار، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام[1].

كما تضمنت المادة 14 من قانون 1897م أنه يسمح للملاك الذين يريدون بيع أراضيهم أو تقديمها كضمان للحصول على القروض، أو يرغبون في فرنسة حقهم في الملكية أن يحصلوا على سند ملكية أراضي يؤكد حقهم في ملكيتها سواء في أراضي العرش أو أراضي الملك، الأمر الذي وضع قاعدة الربا بإعطاء كل فلاح حق حيازة الأرض كضمان مما يضاعف إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين[2].

وهنا يكون قانون 1897م قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873– 1887م، وقد حل هذا القانون محل قانون 1887م[3] وتبعت هذا القانون قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون حسب أجيرون ومصادر أخرى بالوتيرة التالية دون حساب أملاك الدولة وأملاك البلديات التي شملت في النهاية نحو الملايين من الهكتارات من الأراضي الفلاحية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

(1) فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870– 1900، المجلد الأول، عدد خاص، الجزائر، 2019، ص 304.

(2) إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850– 1919م، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، ص 48.

(3) فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 305.

السنة	أراضي المستوطنين
يناير 1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000

الوحدة بالهكتار.

المصدر بشير بلاح، المرجع السابق، ص 249.

انصبت مجهودات الاحتلال ما بين 1900– 1904م على العمل بقوة وعزم في فرنسة الأراضي الجزائرية واستلاب أملاكهم بطرق قانونية.

كما شهدت الجزائر أوضاعا اقتصادية وسياسية جديدة فأصبح للجزائر استقلالها المالي، وأمام الانتقادات التي وجهت لقانون 1897م تم إصدار قانون عقاري جديد آخر في سبتمبر 1904م.

د. قانون الغابات:

الصادر أعوام 1874م– 1885م – 1904م والذي حرم على الجزائريين استغلال الغابات وفرض عليهم عقوبات في غاية التعسف والصرامة في حالة الحرائق[1]، فراح الفلاحون ضحية لهذا القانون حيث لم يعد لهم الحق في ترك قطعانهم يرعون في الغابة[2].

2. السياسة المالية:

من بين أدوات القهر التي استخدمتها إدارة الاحتلال لنهب ممتلكات الناس وتفقيرهم وإذلالهم تأتي مسألة الضرائب كأداة فعالة استخدمت لهذه الغاية، فمنذ غزو البلاد أخضع الجزائريين إلى نوعين من الضرائب[3]: الضرائب الأوروبية والضرائب الأهلية، فهذه الأخيرة كانت تضم العشور والزكاة فالأولى تتمثل في ضريبة على نتاج الفلاحة[4]، وامتدت منذ

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 248.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 228.

(3) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 129.

(4) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 284.

1886م إلى المحاصيل التي يتم حشها وإلى الأشجار، وانضافت إلى الرسوم على الدواب[1]، وقد استنزفت العشور في حدود 1873م ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين وقدرت قيمتها السنوية ما بين عام (1877- 1892م) بنحو 12.8 مليون فرنك[2].

أما الزكاة فهي كانت تفرض على المواشي، وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة[3]، ومن هذه الضرائب نجد أيضا اللزمة فقد استندت هذه الأخيرة غلى مبدأ الحفاظ على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجيش في المناطق الريفية، واهم الجهات التي خضعت لها نجد بلاد القبائل، الأوراس وغيرها[4].

وفي 13 جويلية 1874م أقرت الإدارة من جديد ضريبة أخرى لزيادة مداخيل الخزينة الفرنسية عرفت بالضريبة العربية، ومعنى ذلك أن الجزائريين الفقراء كانوا يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه المستوطنون الأغنياء، وعلى سبيل المثال نذكر ما تم في عمالة قسنطينة حيث دفع الأهالي باسم الضريبة العربية بين (1883- 1900م) ما يقارب 14538965 فرنك في حين دفع المعمرون 3795707 فرنك خلال نفس الفترة[5].

أما الضرائب الاوروبية فكانت تتمثل في الضريبة العقارية على الأملاك المبنية أو الغير المبنية، الضريبة على الدخل، رأس المال المتنقل، والضريبة على الأرباح الفلاحية والصناعية والتجارية[6]، وما يدل على تقرر إلغاء ضرائب العشور، نزلت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من 9 مليون إلى 2.5 مليون فرنك سنويا[7].

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 228.
(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.
(3) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 284.
(4) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 258.
(5) عميراوي حميدة، رأثار السياسة الاستعمارية في المجتمع، المرجع السابق، ص 57.
(6) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 284.
(7) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 156.

3. السياسة الدينية:

تميزت الحركة الاستعمارية الحديثة بتعدد ابعادها وأهدافها وتنوع وسائلها حيث اعتبرت هذه الأخيرة في البلاد العربية خاصة والعالم الإسلامي عامة حلقة من حلقات الصراع بين الإسلام والنصرانية، الذي بدأ مع ظهور الإسلام ورفض الكنيسة له، فقد تعرضت القارة الإفريقية إلى هجمة تنصيرية استهدفت تحويل الشعوب الإفريقية للنصارى[1]، لذلك سعى المنصرون منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى تمسيح الوسط قبل الروح، وذلك عن طريق المحو الكلي للمظاهر الدينية الإسلامية في المجتمع الجزائري[2].

ولقد برزت في هذه الفترة التاريخية شخصيات دينية مسحية كثيرة من بينها شخصية الكاردينال الفيجري (La vigerie)، والذي صادف وصوله إلى الجزائر يوم 16 ماي 1867م مجاعة الستينات التي صاحبها خطر الجراد وكذلك الفقر الاقتصادي وانتشار الأمراض والأوبئة القاسية.

إلا أن لافيجري تعامل مع هذه الأزمة على أساس أنها بركة جاءت لتحقيق مشروع التنصير العظيم، فعمل على جمع الأيتام والفقراء وجمع التبرعات، وجند جهودا لإيواء حوالي ألفي طفل، وبدأت خطة الاحتفاظ بالأطفال وتكوينهم تكوينا مسحيا ثم تزويجهم عند البلوغ من بعضهم البعض وهكذا تتكون الأسر المسيحية من السكان أنفسهم[3].

أما المجال الثاني الذي عمل فيه لافيجري فهو تكوين المؤسسات التي تواصل مهمته أثناء حياته وانتقاله إلى تونس وبعد وفاته أيضا، وهذه الجمعيات جمعية الآباء البيض وجمعية الأخوات البيض[4]، أما ابرز هيكل ديني مسيحي عمل لافيجري على تشييده في الجزائر هو كاتد رائية السيدة الإفريقية واختار يوم 02 جويلية 1872م تاريخا لتكريسها، وفي

(1) عبد القادر بوتشيشة، لافيجري والتنصير في الجزائر، مجلة أفاق علمية، مج11، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019، ص 658– 659.

(2) عميراوي حميدة، السياسة الفرنسية في فصل الصحراء الجزائرية، المرجع السابق، ص 105.

(3) سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص 275.

(4) المرجع نفسه، ص 75.

نفس اليوم شهد على تدشين حفل زواج مسيحي لأربعة من يتامى مجاعة سنة 1867م، وهو زواج بن عيسى وحليمة من بلاد القبائل من جهة ومن جهة اخرى زواج جون شريف وزهرة بشرشال، حيث ألبسهم الآباء والأخوات لباسا فرنسيا، كما شهد نفس اليوم حدث بارزا تمثل في ارتداء الآباء والأخوات البيض لباسهم الديني الرسمي[1].

أما من حيث المعاهد والمدارس فإن لافيجري نظم طبيعة الدراسة في معاهد تكوين المبشرين وفق ما يلي:

- المدرسة الإكلركية الصغرى: كانت بمثابة ثانوية يعد فيها الطلبة البكالوريا.
- المدرسة الإكلركية الكبرى: كانت بمثابة كلية اللاهوت، توجد بالقبة وقد أنشأ مدرسة مثيلة في وهران واخرى في قسنطينة.
- ثلاثة مدارس للمنصرين المبتدئين واحد منهم للذكور مقره بالأبيار ثم نقل إلى الحراش ومنه إلى العطاف بسهول الشلف، الثاني للإناث وكان مقره بالقبة ثم بوزريعة ثم أعيد نقله إلى القبة، أما الثالث فهو للإناث ومقره في تونس قرطاج[2].

كما أمر لافيجري ببناء مستشفيات ومستوصفات للتطبيب وعلاج المرض، تمثل الأول في مستشفى العطاف والذي أنشأه في سنة 1886م وسماه بيت الله، والثاني سانت إليزابيث (Sainte Elisabeth) والذي أسسه في 1894م[3].

وتعتبر منطقة القبائل أهم المناطق التي ركز عليها لافيجري جهوده التنصيرية وقد دفعته وأذكت طموحاته في ذلك عدة عوامل، حيث اعتقد لافيجري ومن ورائه سلطان الاحتلال أن إسلام سكان المنطقة سطحي وان القرآن لم يدخل بشكل عميق إلى تقاليدهم وعاداتهم، وأن هذا الدين لم يتمكن من النفاد إلى حياتهم العائلية والاجتماعية وانطلاقا من

(1) وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1900م، دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 159.

(2) المرجع نفسه، ص 163.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 277.

ذلك محاول التشكيك في إسلام سكان منطقة القبائل، كما صرح لافيجري أن القبائل والفرنسيين من سلالة واحدة وهي سلالة الرومان[1].

بالإضافة إلى تشجيع الاميرال دو قيدون المطلق للتنصير، لذا فإن الحركة التنصيرية قد عرفت تطورا كبيرا في عهده، لأنه ساندها ودافع عن المسيحية منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنية بالجزائر[2]، وأنه كان مقتنعا بسياسة الإدماج وامن بأفكار ونظرية لافيجري ورآها ملائمة للظروف التي كانت تمر بها الحركة الاستعمارية آنذاك في الجزائر ويتضح ذلك من قوله: "إن الهدف الذي يرمي إليه المبشرون هو نفس الهدف الذي أريد أن أصل إليه، إنه إدماج سكان منطقة القبائل في المجتمع الفرنسي"[3].

شرع لافيجيري بعد إخماد ثورة المقراني على توجيه نشاطه التنصيري بمنطقة القبائل، فوضع برنامجا خاصا يسير عليه الآباء البيض في عملهم وهو:

- العمل على التنصير الجماعي لا الفردي، أي تنصير القرية باكملها أملا في القضاء على روح التعصب الديني لهم.
- أن المسيحي في نظر السكان إنسان كافر ولذا أوصى لافيجري المنصرين بان يتظاهروا بمظاهر التدين حتى يكسبوا الاحترام.
- التحلي بالصبر والتسامح وتقبل الشتم والسب.
- جلب السكان بواسطة الاعمال الخيرية (الإحسان، الاعمال الطبية الإسعافية، زيارة القرى للمعالجة وتعليم الأطفال).
- الاندماج وسط الاهالي عن طريق لغتهم، لباسهم وأنماط معيشتهم.
- عدم التعرض للدين المسيحي لأن ذلك ينفر السكان ويفشل المساعي التنصيرية[4].

(1) مقران يسلي، الحركة الدينية والإصلاحية ومنطقة القبائل 1920– 1945، دار الأمل، تيزي وزو، 2012، ص 114.
(2) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830– 1871م)، دار حلب للنشر، د. م، 1911م، ص 153.
(3) مقران يسلي، المرجع السابق، ص 114.
(4) بقطاش خديجة، المرجع السابق، ص 155.

وقد ارتكز لافيجري على دعائم أساسية لتحقيق برنامجه التنصيري بالمنطقة تكمن في:

- إنشاء مراكز تنصيرية تكون بمثابة قواعد بسط النفوذ والغزو الروحي على المنطقة وهذه المراكز هي:

– مركز ثاغمونث عزوز في بني عيسى سنة 1879ن ويشرف عليه أربع مبشرين.

– مركز نوريرت عبد الله في دن واضو سنة 1879م وبه ثلاثة مبشرين.

– مركز خراطة في بني إسماعيل سنة 1874م وبه أرعة من رجال الدين.

– مركز ورزان في بني منقلات سنة 1876م ويعمل به خمسة مبشرين.

– مركز إغيل علي في بني عباس سنة 1879م وبه خمسة مبشرين[1].

وهكذا فقد تم في الفترة ما بين 1873– 1876م نشر خمس مراكز للآباء البيض يصل عددها سنة 1878م إلى 49 كنيسة أشهرها كنيسة "سان جوزيف" "سان شارل"، وتمكن لافيجري سنة 1888م من تأسيس 68 كنيسة، إلى ان وصل عددها عام 1892م إلى 121 كنيسة[2].

كما اعتمد لافيجري في نشاطه التنصيري على العديد من الوسائل مثل وسيلة الأعمال الخيرية ووسيلة التطبيب ووسيلة التعليم[3]، وحتى يشمل نشاط لافيجري التنصيري المرأة القبائلية، عمل على رسم منهجية وأساليب يتمكن بواسطتها الأخوات البيض من التأثير في المرأة حيث عمدت على جلب الفتيات للعمل في المستشفى وفي المستوصفات أملا في تنصيرهن مستقبلا[4].

(1) بقطاش خديجة، المرجع السابق، ص 156.

(2) بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الامل، الجزائر، 2007، ص 52.

(3) سعيدي مزيان، النشاط التنصيري، المرجع السابق، ص 222.

(4) مقران يسلي، المرجع السابق، ص 149.

وبالإضافة إلى ذلك لم يتوقف نشاط لافيجري عند منطقة القبائل بل تجاوزه إلى الصحراء وتم تأسيس مراكز فيها بهدف التوغل الاستعماري نحو غرب إفريقية والسودان تحت غطاء الاكتشافات والبعثات العلمية والرحلات والتعاون مع بعض الطرق الصوفية[1].

حيث تركز رجال الكنيسة الكاثوليكية في مناطق عديدة من الجنوب مثل غرداية وبسكرة والأغواط وورقلة وتمنراست وأن لافيجري كان مقتنعا بفتح الصحراء في وجه فرنسا لأنها منطقة غنية ومكملة للجزائر في نظره ورأى أن أكبر عائق في وجه فرنسا هو الإسلام ولذلك أرسل إرساليات تنصيرية التي كانت مهمتها نشر المسيحية وتسهيل مهمة فرنسا في الاستيلاء على المناطق الصحراوية، وهنا بدأت تظهر له فكرة إنشاء جمعية الآباء البيض للصحراء، وبذلك سبق جنود المسيح جنود الحكومة الفرنسية كما يقول الجنرال فأست مركزية لهؤلاء في ورقلة سنة 1873م، وبقيت هناك حتى ثورة بوعمامة 1881م ولم ترجع إليها إلا بعد 1891م وكان لها أربعة من الآباء (القساوسة)[2].

وفي الأخير نستنتج أن رغم الجهود التي بذلها لافيجري خلال فترة نشاطه بمنطقة القبائل ورغم تمكنه من استغلال السكان وجعلهم يقبلون على التعليم والمعالجة إلا أنه لم يستطيع كسبهم دينيا وبشكل جماعي، وهذا لأن نشاطه نفذه مع اليتامى والمعوقين والمرضى والميؤس منهم والأطفال غير الشرعيين.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، المرجع السابق، ص 129.

(2) المرجع نفسه، ص 130.

خاتمة

بعد السعي البحثي العلمي الذي حاولنا فيه كشف النقاب من خلال هذه الدراسة البحثية الموسومة بإستراتيجية التوسع الفرنسي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1830-1900م توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في النقاط التالية:

- قضية تدخل اليهوديان بكري وبوشناق تشكل جزءا أساسيا في تأزم العلاقات بين فرنسا والجزائر، من خلال تآمرهما مع القنصل الفرنسي دوفال وذلك بخلق وتعقيد قضية الديون.
- وقوع حادثة المروحة التي اعتبرتها فرنسا إهانة لكرامتها وشرفها، ما هي سوى حادثة مفتعلة من طرف القنصل الفرنسي دوفال بإيعاز من الحكومة الفرنسية وأن القضاء على القرصنة ما هي إلا حجج واهية تذرعت بها فرنسا لتبرر حملتها العسكرية على الجزائر سنة 1830م.
- تمكن الجيش الفرنسي من الاستيلاء على خزينة الحكومة ومصادرة الأراضي والأوقاف الجزائرية وتفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري والاعتداء على المساجد وتحويلها إلى كنائس.
- إن مسألة إلحاق الجزائر بفرنسا بادر إليها العسكريون مدعمين بالسلطة المركزية، لم تجد استحسان من طرف المستوطنين الذين كانوا منذ البداية يطمحون إلى عزل الجزائر عن فرنسا والبحث عن استقلالها والبحث عن تيار معاكس للنظام العسكري الذي ربط الاستيطان بالجزائر وجعلها أرض فرنسية.
- تمكنت الإدارة الاستعمارية من احتلال عدة مواقع إستراتيجية فاحتلت البليدة وعنابة وقسنطينة.
- استعانت السلطات الاستعمارية ببعض الجزائريين الذين خانوا بلادهم وتحالفوا مع المحتل فكان هؤلاء هم دليل فرنسا للتوسع في كل أنحاء الجزائر.

- إن قيام حكم مدني متزامن مع قيام جمهورية الثالثة وسقوط الإمبراطورية الثانية بزوال نابليون الثالث هو بمثابة الإعلان الرسمي عن انتصار سلطة المستوطنين على سلطة العسكريين.
- توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري كان بفعل التغلب العسكري على الجزائريين باستعماله كل الأساليب والوسائل لتوسيع الاحتلال إذ سبق عملية التوغل العسكري إرسال وفود من المستكشفين لرصد صورة واضحة عن هذه المنطقة الشاسعة من الجزائر.
- حاولت فرنسا إنشاء مستعمرة استيطانية وذلك من أجل خلق ملكية فردية لها، لذلك لجأت إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي كانت لها تأثير كبير في نقل ملكيات الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين الأوروبيين، من أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على موارد رزق الجزائريين.
- عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة الدين الإسلامي بمختلف الوسائل من هدم وتخريب المؤسسات وتجسد ذلك في الجهود التي بذلها الكاردينال لافيجري والإمكانيات التي جندها من أجل تنصير المجتمع الجزائري وخاصة منطقة القبائل.
- خاض الجزائريون مجموعة من المقاومات الشعبية القبلية تعبيرا عن رفضهم لكل القوانين والمشاريع المطبقة في الجزائر وكنتيجة للجرائم المرتكبة في حقهم ومن بينها ثورة المقراني.

الملاحق

الملحق رقم 01:

مشهد حادثة المروحة 29 أفريل 1827[1].

(1) شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 57.

الملحق رقم 02:

خريطة توضح مسير الحملة الفرنسية على الجزائر[1].

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص 250.

الملحق رقم 03:[1]

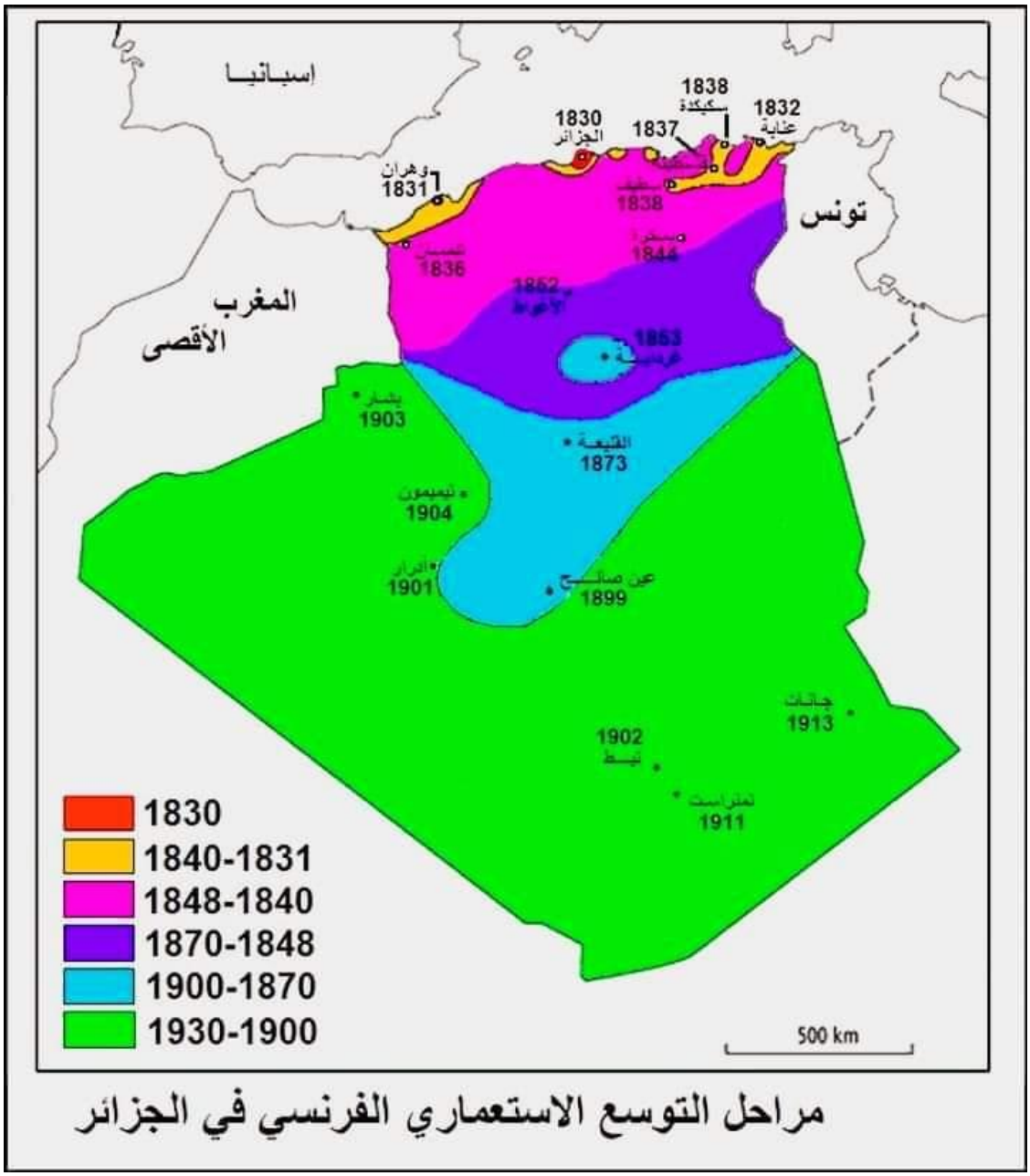

مراحل التوسع الاستعماري الفرنسي في الجزائر

(1) www.draa.es تاريخ الاطلاع: 2023/03/15 على الساعة: 23:00

الملحق رقم 05:

الشيخ المقراني[1]

(1) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، ص 275.

الملحق رقم: 06:[1]

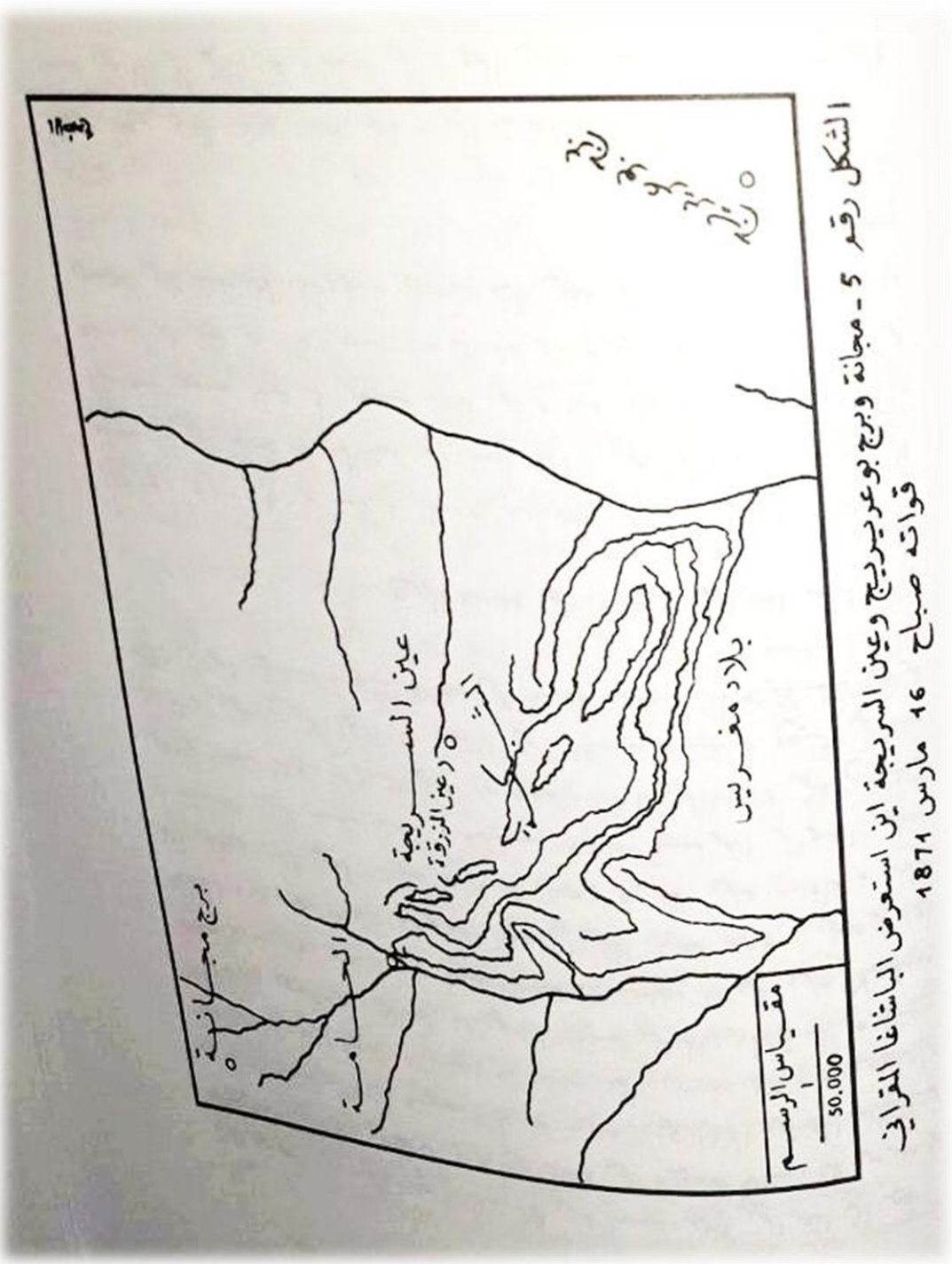

(1) يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني، ص 204.

الملحق رقم: 07.

منافذ التوغل الاستعماري الفرنسي في الصحراء الجزائرية[1]

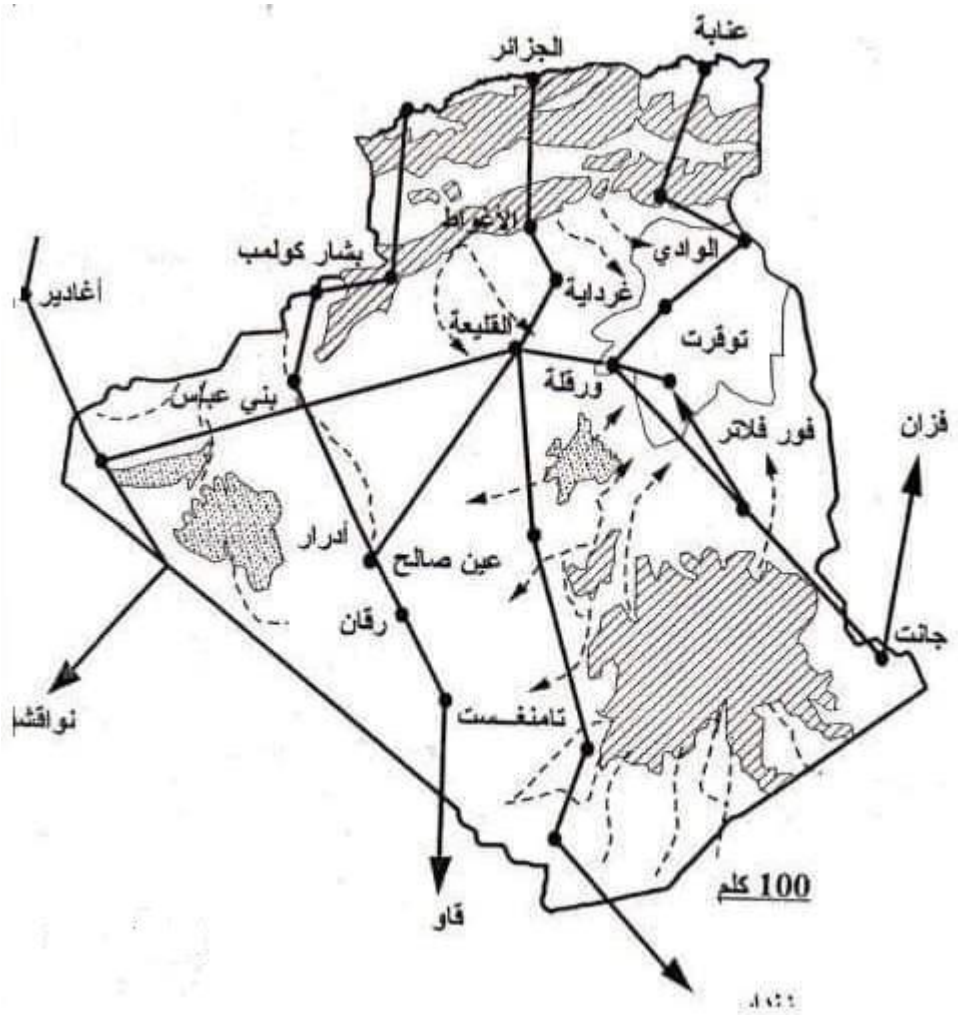

(1) داود الشريفي، المرجع السابق، ص 168.

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر:

1. أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754- 1830م)، تقديم: أحمد توفيق المدني، د. ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
2. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981.
3. سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تر: أبو عبيدة دود، (د. ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
4. مذكرات أحمد باي.

المراجع العربية:

1. إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850- 1919م، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران.
2. إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934، دار هومة، الجزائر، 2005.
3. إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1996.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830_1900، ج1،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
5. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ط4، دار المغرب الإسلامي، لبنان.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954م، ج6، دار البصائر، الجزائر، 2007م.
7. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

8. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982.

9. أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

10. أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

11. أرزقي شويتايم، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)، (د. ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

12. إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، 1998.

13. إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

14. أعميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844- 1916م، دار الهدى، الجزائر، 2009.

15. أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة استطنبولي رابح ومنصف عاشور، م ، وف، 1984.

16. بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، بيروت، ط3، 1986.

17. بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، (د ط)، دار النفائس، بيروت، 2010.

18. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

19. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

20. بطاش علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871م، دار الامل، الجزائر، 2007.

21. بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830- 1930م، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

22. بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية وإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة للوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د س ن).

23. بوعلام نجادي، الجلادون 1830- 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

24. جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 – 1830م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1987.

25. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

26. جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

27. حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815- 1830م)، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

28. حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1885م، دار الهدى، الجزائر، (د ت).

29. خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1870م، دحلب للنشر، الجزائر، 1992م.

30. خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر (1830- 1871م)، دار حلب للنشر، د. م، 1911م.

31. دحماني تواتي وآخرون، دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956- 1962، دار الشروق، الجزائر، 2008.

32. رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1994.

33. سعدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

34. سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1830- 1847م، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

35. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.

36. شارل ربير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، د. م. ج، الجزائر، 1983.

37. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871- 1919م)، ج1، دار الرائد للكتاب، تر: مسعود أيكلي، الجزائر، 2007.

38. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1988.

39. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830م، دار هومة، الجزائر، 2012.

40. صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

41. صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة 1826- 1850، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

42. صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر (من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 قم – 1962م)، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002 – 2003.

43. صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925م)، (د، ط)، مديرية النشر لجامعة قالمة، قالمة، 2010م.

44. الصديق تاوين، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة، (د ط)، دار الأمة، الجزائر، 2007.

45. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، د. م. ن، 1998م.

46. صلاح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

47. عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837- 1899، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007.

48. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، [د. م]، 2009.

49. عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1900، موفم للنشر، 2010.

50. عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الأمة، الجزائر، 2007.

51. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ج3، الجزائر، 1994.

52. عبد الرحمان تشايجي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، تر علي أعزازي، مركز درامة حماد الليبيين منذ الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982.

53. عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، 1830-1850، دار الهدى، الجزائر، 2016.

54. عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب الكبير، ج5، ط1، شركة ناسن للطباعة، القاهرة، 2006.

55. عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983.

56. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، ج2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

57. عدة بن داهة، سياسة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962م، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

58. عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

59. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

60. عمار عمورة، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

61. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815 – 1919، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

62. عميراوي أحميدة وآخرون، أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1945م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

63. عميراوي احميده، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.3

64. الغالي غربي، العدول الفرنسي على الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2007.

65. فرانس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج6، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

66. كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن، 2020.

67. كوران أرجمنت، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، (د. ط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م.

68. محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز شعيب، منشورات دحلب، 2007.

69. محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1945)، تر: محمد المعرابي الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008.

70. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. س. ن.

71. محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر وللتوزيع، الجزائر، 2007.

72. محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791 – 1830م، مطبعة دحلب، الجزائر، د. س. ن.

73. محمد سعد قشاط، غرب الصحراء الكبرى، ط2، دار العربية، لبنان، 2008.

74. محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830- 1871م)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

75. مراد بوعباش ،أعلام الجزائر ،حمدان بن عثمان خوجة المواقف السياسية والقضية الوطنية ،مجلة الباحث ،العدد03،الجزائر .

76. مقران يسلي، الحركة الدينية والإصلاحية ومنطقة القبائل 1920- 1945، دار الأمل، تيزي وزو، 2012.

77. نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي اثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007.

78. هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تق: أبو القاسم سعد الله، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

79. الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830- 1960م)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983.

80. وعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1900م، دراسة تحليلية تاريخية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

81. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

82. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، المرجع السابق.

83. يحي بوعزيز، ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871، (د ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

84. يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

المراجع الأجنبية:

1. Boyac René, histoire de Bon, Inprimerie de courvér de Bone, ploc. Datme, et ruevie eilleville saint augustin, 1891.
2. C. Trunelet, blida précits selo nlla légent, la traditon et histoire, Tome 1, adolphejourdan, Alger.
3. Gamilie Aousset, les commencements du reconquête l'Algérie (1830- 1840), tom 1 librairie pin, paris.

المجلات والمقالات:

1. أحمد مريوش، التوسع الاستعماري إلى الجنوب وردود سكان الهقار 1916م، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع11، 2015

2. أرزقي شويتار، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1914م، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، الجزائر، 2020م.

3. أمال معوشي ،جهود الجزائر وموقفهم من الإحتلال الفرنسي، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2021.

4. بلعمري فاتح، خطة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816 في عيون رحالة محلي وقنصل أجنبي، مجلة المعارف، العدد 17 – 2014.

5. بن جبور محمد، البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، مجلة العصور، الأعداد 12– 14/13– 15، 2088– 2009.

6. بورمضان عبد القادر، الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة 1830– 1832، دورية كان التاريخية، العدد 48، 2020.

7. جغدان بو عبد الله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814 – 1818، مجلة العصور، العدد 34– 35، 2017.

8. حياة فنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين، مجلة الحوار المتوسطي، ع3-4، جامعة سيدي بلعباس، د ت.
9. الصادق دهاش، نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها، المركز الجامعي المدية، 14.
10. طويل حياة، التنصير في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962م، مجلة القرطاس، العدد الخامس، الجزائر، 2007.
11. عبد القادر بوتشيشة، لافيجري والتنصير في الجزائر، مجلة أفاق علمية، مج11، ع2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2019.
12. فتح الدين بن أزوار، السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر 1830-1945م، مجلة البحوث التاريخية، مج5، ع2، الجزائر، 2021.
13. فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870- 1900، المجلد الأول، عدد خاص، الجزائر، 2019.
14. كوثر هاشمي، المقاومة الشعبية في الجزائر 1830-1871، مقاومة المقراني، مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، ع2، 2023.
15. محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة العصور، العدد 16، جوان – ديسمبر 2010.
16. محمد بوشنافي، الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818- 1830م، مجلة العصور، الأعداد 6- 7،الجزائر،2005.
17. محمد قن، الداي حسين باشا والأزمة الجزائرية الفرنسية 1827 – 1830، مجلة التراث، العدد 25، د. س. ن.

الرسائل الجامعية:

1. رياض بولحبال، اخبار قسنطينة وحكامها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010.

2. أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2009- 2010.
3. بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830- 1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004- 2005.
4. داود شريفي، التوسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015- 2016.
5. عبد القادر مرجاني، السياسة الفرنسية ودور المستكشف في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019- 2020.
6. عميراوي احميده، دور حمدان خوجه في تطور القضية الجزائرية (1827- 1840)، بحث لنيل شهادة الماجستير، تاريخ الحديث، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1987.
7. فتيحة صحراوي، الجزائر في عهد الداي حسين (1818 – 1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010 – 2011.
8. كمال بيرم، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي 1840-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة منتوري قسنطينة. 2010-2011.
9. نورة بلاوي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من 1870 إلى 1914م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016- 2017.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة .....أ-د

الفصل الأول: ظروف احتلال الجزائر

أولا: تطورات النزاع الفرنسي الجزائري 06

1. الجهاد البحري..... 06

2. قضية الديون..... 09

3. حادثة المروحة حجة فرنسا..... 12

ثانيا الحملة الفرنسية على الجزائر 1830م 14

1. الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية..... 14

2. سير الحملة ونتائجها 18

ثالثا: معاهدة الاستسلام..... 28

رابعا: إلحاق الجزائر بفرنسا 35

الفصل الثاني: مرحلة الحكم العسكري 1830- 1870

المبحث الأول: بداية التوسع الفرنسي ورد الفعل الجزائري..... 40

1. الحملة العسكرية الأولى على مدينة البليدة..... 40

2. الحملة العسكرية الثانية..... 41

3. الحملة الفرنسية لإخضاع عنابة..... 42

المبحث الثاني: أهم ردود الفعل الفرنسية من احتلال فرنسا للجزائر 45

المبحث الثالث: سياسة فرنسا في الجزائر..... 50

1. سياسة الاستيطان والادماج..... 51

2. سياسة التنصير 54

الفصل الثالث: مرحلة الحكم المدني 1870 – 1900م

المبحث الأول: التوسع في الوسط (المقاومة ضد الحكم المدني)..... 58

1. انطلاق الثورة..... 60

2. نتائج المقاومة..... 62

المبحث الثاني: التوسع في الجنوب..... 63

المبحث الثالث: أهم السياسات المطبقة في مرحلة الحكم المدني..... 68

1. السياسة الاقتصادية..... 68

2. السياسة المالية..... 75

3. السياسة الدينية..... 77

خاتمة..... 83

الملاحق 86

قائمة المصادر والمراجع..... 93

فهرس المحتويات..... 105

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التوسع الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال إلى غاية 1900م، فبعد تراكم الأسباب التي زادت من حدة النزاع الفرنسي الجزائري الذي انتهى بسقوط الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830، ومنذ ذلك الحين بدأت فرنسا في تطبيق مشروعها التوسعي، حيث قامت في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1870 أي مرحلة الحكم العسكري باحتلال شبه تام للمناطق الشمالية، ثم بعد ذلك وجهت أنظارها للتوغل نحو الجنوب من أجل السيطرة والاستحواذ على خيراته، غير أن سلسلة المقاومات الشعبية التي قادها بعض الشيوخ وزعماء القبائل في كل أنحاء الجزائر حاولت التعطيل والحد من هذا التوسع مما دفع السلطات الفرنسية إلى انتهاج أساليب قمعية وسياسات مختلفة لمواجهة خطر هذه المقاومات التي على الرغم من تعددها لم تنجح من تحقيق هدفها، وذلك يعود إلى انعدام التنسيق مما سهل اخمادها ومواصلة فرنسا لمشروعها التوسعي.

Summary:

This study aims to shed light on the French expansion in Algeria from the beginning of the occupation until 1900 AD. Where, in the period from 1830 to 1870, that is, the stage of military rule, it almost completely occupied the northern regions, and then turned its attention to incursion towards the south in order to control and seize its resources, but a series of popular resistances led by some sheikhs and tribal leaders in all parts of Algeria tried Obstruction and limitation of this expansion, which prompted the French authorities to adopt repressive methods and various policies to confront the danger of these resistances, which, despite their number, did not succeed in achieving their goal, due to the lack of coordination, which facilitated their suppression and France's continuation of its expansion project.